الانتخابات البلدية في فلسطين

في 26 مارس 2022

تقرير بعثة الخبراء الدوليين النهائي

(15 ابريل 2022)

THE
CARTER CENTER

453 John Lewis Freedom
Parkway
Atlanta, GA 30307
(404) 420-5100

www.cartercenter.org

الفهرس

ملخص تنفيذي 4

توصيات: 8

مقدمة 12

انتخابات مجالس الهيئات المحلية في فلسطين 2022/2021 13

المرحلة الأولى من الانتخابات 14

المرحلة الثانية من الانتخابات 16

السياق السياسي 17

الانتخابات الفلسطينية منذ أوسلو 18

السلطة الفلسطينية المنقسمة 19

حل المجلس التشريعي الفلسطيني 19

اتفاقيات المصالحة والانتخابات العامة 20

إلغاء انتخابات المجلس التشريعي لشهر أيار/مايو 2021 22

مقتل الناشط نزار بنات 22

المجلس المركزي الفلسطيني 23

انتخابات النقابات ونقابة المحامين والجامعات 24

دوْر إسرائيل..... 25

تحليل بعثة الخبراء 26

مقدمة 26

الإطار القانوني 26

النظام الانتخابي والحصص (الكوتا) 27

محكمة الانتخابات 28

تسلسل الانتخابات 29

القوائم بالتزكية 29

متطلبات الترشح 30
متطلبات تمويل الحملات الانتخابية ونفقاتها 31
خاتمة 31

الإدارة الانتخابية 32

حضور لجنة الانتخابات المركزية عبر الإنترنت 33
خاتمة 35

الحملة الانتخابية والمشاركة السياسية 36

مشاركة الأحزاب السياسية 36
مشاركة المرأة 37
الحملات الانتخابية 38
القيود على المنافسة 39
خاتمة 40

دور وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات 40

الإطار القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 41
سلامة المعلومات 43
حماية البيانات الشخصية في الحملة 45
خاتمة 47

يوم الاقتراع 47

النتائج 49

حل النزاعات الانتخابية (EDR): 53

خاتمة 53

توصيات 56

الملاحق 60

ملخص تنفيذي

توجَّه الفلسطينيون الذين يعيشون في المدن الكبرى في الضفة الغربية إلى صناديق الاقتراع في 26 آذار/مارس لاختيار مجالس بلدية في انتخابات سلمية ومُدارة جيداً. وشهدت جميع المدن الرئيسية في الضفة الغربية تقريبًا سياقات انتخابية تنافسية، على الرغم من المقاطعة الرسمية من قبل حركة حماس والبيئة السياسية والانتخابية بالغة الصعوبة والتي تميزت بانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ترهيب ومضايقة الفاعلين السياسيين. وقد تم اتخاذ القرار بإجراء الانتخابات البلدية مباشرة في أعقاب إلغاء الانتخابات العامة الفلسطينية في أيار/ مايو 2021 مما أتاح الفرصة لفلسطينيي الضفة الغربية لانتخاب مجالسهم المحلية. ولكن حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، منعت إجراء الانتخابات البلدية هناك فيما لم يُحَدَّد موعد جديد للانتخابات العامة.

في تموز/يوليو 2021، وبعد وقت قصير من إلغاء الانتخابات العامة، أصدر مركز كارتر بيانا ينتقد فيه بشدة تأجيل هذه الانتخابات إلى أجل غير مسمى واقترح سلسلة من الخطوات لتعزيز إجراء انتخابات ذات مصداقية من شأنها تجديد التفويض الديمقراطي للمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين والمساعدة في ضمان تلبية المسؤولين المنتخبين احتياجات ورغبات الفلسطينيين الحالية. وتعتبر هذه الانتخابات مهمة بشكل خاص لأن 40٪ على الأقل من المواطنين أصحاب حق الاقتراع كانوا دون السِّن القانوني الذي يؤهلهم للمشاركة في الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت عام 2006. وبالرغم من إحراز تقدم ضئيل تجاه إجراء انتخابات عامة، رأى مركز كارتر الانتخابات البلدية على أنها خطوة هامة وقام بإرسال بعثة خبراء انتخابات لتقييم الجوانب الرئيسية لهذه العملية.

تم اعتماد بعثة الخبراء حسب الأصول من قبل لجنة الانتخابات المركزية. وكانت مهمتها الثلاثية هي تقييم: (أ) الإطار القانوني والإداري للانتخابات البلدية؛ (ب) درجة المشاركة السياسية والمنافسة واحترام حقوق مشاركة الناخبين والمرشحين في العملية، بما في ذلك بيئة الفضاء الافتراضي عبر الإنترنت؛ (ج) تداعيات الانتخابات البلدية على السياقات الانتخابية الفلسطينية المستقبلية. وخلال عمل البعثة في الفترة الواقعة بين 14 آذار إلى 7 نيسان، التقى الفريق المكون من أربعة أشخاص بأفراد ومجموعات في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك أعضاء وكبار موظفي لجنة الانتخابات المركزية، ومسؤولي السلطة الفلسطينية، ومرشحين من

قوائم مختلفة، وممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الرائدة. – بما فيها تلك التي تراقب احترام حقوق الإنسان والعملية الانتخابية – ومحللين مختلفين للشؤون الفلسطينية وأعضاء من المجتمع الدولي. ونظرًا لصغر حجمها ونطاقها المحدود، لم تقم بعثة الخبراء بإجراء تقييم شامل لعمليات الاقتراع والفرز ولا حتى للعملية الانتخابية ككل.

كانت انتخابات 26 آذار/مارس 2022 هي المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية وتم إجراؤها في 50 هيئة محلية في الضفة الغربية من الهيئات التي يتجاوز عدد سكانها 15,000 نسمة، بمشاركة 234 قائمة مرشحة وإجمالي 2,306 مرشحاً يتنافسون على المقاعد. أجريت المرحلة الأولى من هذه الانتخابات بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2021 في البلدات والقرى الصغيرة، وتضمنت تنافساً لعدد من القوائم في 154 هيئة محلية. وشارك ما يقل قليلاً عن 65% من الناخبين أصحاب حق الاقتراع في المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية. وقد أدى انعدام المنافسة السياسية في بعض المواقع، ومعظمها في البلدات الصغيرة، إلى الانتخابات بالتزكية للقوائم المرشحة في 182 موقعًا.

كسابقتها من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، التي أجريت على أساس شبه منتظم منذ عام 2004، أجريت الانتخابات البلدية 2021–2022 في بيئة سياسية مليئة بالتحديات، بما في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والمأزق السياسي طويل الأمد بين الحركتين السياسيتين الفلسطينيتين الرئيسيتين، فتح وحماس، واستمرار تآكل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال فترة حملة الدعاية الانتخابية الرسمية التي استمرت أسبوعين للمرحلة الثانية من الانتخابات، سعى مرشحو المجالس المحلية الى استقطاب دعم الناخبين من خلال الملصقات والمناظرات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي. ولكن الأحكام القانونية المقيدة لحرية التعبير والتجمع، وتأثير مقتل الناشط نزار بنات على يد قوات الأمن الفلسطينية (بالإضافة إلى قمع المتظاهرين المطالبين بالتحقيق والمساءلة)، واعتقال عدة مرشحين من قبل السلطات الإسرائيلية، والمخاوف التي سببتها البيئة السياسية القمعية أعاقت جميعها التعبير الكامل عن حقوق المواطنين وألقت بظلالها على عملية انتخابية تمت إدارتها بصورة جيدة.

وعلى الرغم من الأحكام القانونية التي تقيد حرية التعبير عبر فضاء الإنترنت، فقد شهد الإنترنت حملة نشطة. وأفاد الأشخاص الذين تم التحدث اليهم بأن تداول المعلومات المضللة واللغة التحريضية أقل مما كان عليه في السياق السياسي الأكثر استقطابًا في فترة الانتخابات التشريعية لعام 2021 التي تم تأجيلها. وقد استفاد مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الفلسطينيون من تفحص المجتمع المدني الفعال للحقائق، رغم أنه كان محدودًا بسبب عدم كفاية التعاون بين متفحصي الحقائق وشبكات التواصل الاجتماعي.
تم تقديم عدد قليل من الشكاوى الرسمية حول الحملة الانتخابية أو إجراءات يوم الاقتراع. وكانت القوائم المتنافسة ممثلة جيداً بوكلاء في مراكز الاقتراع، وراقبت العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بصورة نشطة العملية الانتخابية برمتها.

وفقًا للجنة الانتخابات المركزية، بلغت نسبة الإقبال في هذه المرحلة 53.8%، وفاز مرشحو القوائم المستقلة بما نسبته 64.4% من مقاعد المجالس البلدية – رغم أن العديد من المرشحين في هذه القوائم كانوا منتمين بشكل غير رسمي الى أحزاب قائمة. وكفل نظام الحصص/الكوتا أن تشكل النساء 18٪ من مقاعد المجالس الجديدة.

نفَّذت لجنة الانتخابات المركزية الانتخابات بكفاءة، وأعلنت النتائج بشكل سريع. وبعد إعلان النتائج النهائية، يبدأ كل مجلس محلي عملية اختيار رئيس البلدية، والذي يعمل رسميًا تحت رعاية وزارة الحكم المحلي. ومع ذلك، فإن اعتقالات إسرائيل للعديد من المرشحين البارزين في الأيام السابقة واللاحقة لانتخابات 26 آذار/مارس تثير تساؤلات حول ما إذا ستكون القوائم الفائزة قادرة على تحديد خياراتها المفضلة لمنصب رئيس البلدية، كما أنها بمثابة تذكير بتأثير إسرائيل المستمر على الحياة السياسية الفلسطينية.

خلال الاجتماعات مع فريق خبراء مركز كارتر، أعرب أصحاب المصلحة بمختلف أطيافهم عن إعجابهم واحترامهم الكبير لجهود لجنة الانتخابات المركزية من أجل ضمان إدارة الانتخابات بشكل جيد. وأشاروا بشكل خاص إلى عمل لجنة الانتخابات المركزية لضمان حصول الناخبين على توعية انتخابية مهنية في الوقت المناسب من خلال الاستخدام الفعال للتواصل عبر الإنترنت وكذلك ضمان معرفة الناخبين مكان مراكز اقتراعهم وتمكنهم من الإدلاء بأصواتهم بحُرِّية وسرِّية.

ورغم إدارة الانتخابات البلدية بشكل جيد، إلا أن الانقسام السياسي بين الأحزاب السياسية الرئيسية يعيق التطور الديمقراطي الحقيقي على المستوى الوطني. فمعظم الناخبين والمرشحين الفلسطينيين الذين التقت بهم بعثة الخبراء متحمسون للمشاركة في الشؤون المدنية، إلّا أنه لم يتم إجراء الانتخابات العامة منذ عام 2006. فالمجلس التشريعي الفلسطيني، الذي علق أنشطته عام 2007، تم حله بموجب مرسوم رئاسي في العام 2018. ويستمر نظامان منفصلان بممارسة سيطرة الأمر الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ثبت أن جهود المصالحة المتعددة ذهبت أدراج الرياح.

تُظهر الانتخابات البلدية في الضفة الغربية أن الإطار القانوني والإداري يمكنه توفير أساس مناسب لإجراء انتخابات ديمقراطية. ولكن الهياكل السياسية الحالية تفتقر إلى الضوابط والتوازنات الأساسية بين السلطتين التنفيذية والقضائية، مما قد يعرض العملية للتلاعب أو تصورات بذلك. بالإضافة إلى ذلك، هناك أحكام محددة في قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 يمكن تحسينها لتسهيل الوصول إلى هيئات بلدية شاملة وتمثيلية.

ووفقًا لبعثة خبراء مركز كارتر، أعرب الفلسطينيون الذين تم التحدث اليهم عن أملهم في أن تكون هذه الانتخابات نقطة انطلاق نحو الانتخابات العامة التي طال انتظارها و/ أو مرحلة ثالثة من الانتخابات البلدية في قطاع غزة. ولكن، أعرب الكثيرون عن شكوكهم بشأن الإرادة السياسية لتحقيق ذلك وصعوبة تصوُّر سيناريو يسمح لحكومة منتخبة ديمقراطيًا وذات مصداقية بإعادة تأكيد سيطرتها على السلطة الفلسطينية في المستقبل القريب. وبينما أقر المرشحون والناخبون على حد سواء بأن الانتخابات الأخيرة وفَّرت لفلسطينيي الضفة الغربية فرصة مهمة لتنشيط قيادة المجالس البلدية، إلا انهم أعربوا عن شكوكهم في أن الانتخابات البلدية ستشكل بداية ضمانة أكثر ثباتاً للحقوق الديمقراطية.

يتفق جميع أصحاب المصلحة الفلسطينيين تقريبًا على أن المصالحة بين فتح وحماس ضرورية. وفي نهاية المطاف، يجب على القادة السياسيين في فلسطين أن يقرروا ما إذا كانوا سيستخدمون الانتخابات لتكون بمثابة آلية لتحقيق هذا الهدف أو الاستمرار في أحد أشكال المصالحة السياسية قبل إجراء الانتخابات العامة.

بغض النظر، فمن الأهمية بمكان أن يتخذ القادة الفلسطينيون خطوات فورية لتهيئة الظروف اللازمة للمواطنين في الضفة الغربية وغزة لممارسة حرياتهم الأساسية بالكامل، بما فيها حقوقهم السياسية والانتخابية. فالمأزق السياسي بين فتح وحماس يجب ألا يمنع الفلسطينيين من التمتع بحق اختيار قادتهم في انتخابات عامة دورية ذات مصداقية، دون مضايقة أو ترهيب، والتحدث والتجمع بحرية دون خوف من الانتقام، سواء من الإسرائيليين أو قوات الأمن الفلسطينية، أو جهات سياسية فاعلة أخرى.

تلوح في الأفق مخاوف كبيرة من حدوث انفجار سياسي وشيك داخل فلسطين. ومن العوامل المساهمة في ذلك عدم الرضا الفلسطيني تجاه الإخفاق في إجراء الانتخابات العامة؛ وعدم وجود أفق سياسي للدولة الفلسطينية؛ واستمرار الإجراءات القمعية لقوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية؛ وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وهجمات المستوطنين على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية؛ واحتمال اندلاع دائرة عنف في أعقاب الهجمات على المدنيين في إسرائيل؛ ومعدل البطالة المرتفع، ولا سيما في أوساط الشباب؛ وأزمة الخلافة التي تلوح في الأفق عندما يغادر الرئيس محمود عباس المشهد السياسي. وبالتالي على الفاعلين الدوليين تشجيع القادة الفلسطينيين لتمكين أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة من اختيار قادتهم المحليين وتجديد نظام الحكم الديمقراطي في فلسطن.

يقيِّم هذا التقرير البيئة الانتخابية والإطار القانوني للانتخابات، والفضاء السياسي المحيط بالمنافسة الانتخابية، وديناميكيات المشاركة الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث قامت بعثة الخبراء بتقييم العملية الانتخابية من حيث القانون الفلسطيني وإطار الانتخابات القانوني وإدارتها، وكذلك الالتزامات الدولية التي قبلتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بشأن الانتخابات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريّات الأساسية. وانطلاقًا من روح دعم تعزيز المشاركة الديمقراطية والمؤسساتية، يقدم مركز كارتر التوصيات التالية لإدخال تحسينات على العمليات المستقبلية:

توصيات:

إلى القادة السياسيين:

1. يجب احترام حق الفلسطينيين في الترشح، وحقهم في المشاركة في الشؤون المدنية لبلدهم، والحق في انتخابات ديمقراطية دورية. وينبغي أن توافق الأحزاب السياسية، خاصة فتح وحماس، على: (أ) المضي قدمًا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تتيح للشعب الفلسطيني فرصة التعبير عن خياراته السياسية بحرية؛ و (ب) قبول نتائج عملية انتخابية ذات مصداقية.
2. يجب على القادة الذين يمثلون جميع الفصائل أن يقرروا ما إذا كانت الانتخابات ستخدِم كآلية لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في المصالحة أو ما إذا كان يجب إجراء شكل من أشكال المصالحة قبل الانتخابات العامة.
3. على قادة جميع الأحزاب والفصائل بذل جهود حثيثة لإشراك الشباب في العملية الانتخابية، بما في ذلك أولئك الذين لم تتح لهم فرصة التصويت في الانتخابات العامة (أي أي شخص ضمن الفئة العمرية 18-34). كما يجب على الأحزاب والفصائل أيضًا توفير مساحة سياسية وفرص جديدة للناخبين الأصغر سنًا للمشاركة بشكل أكبر في الشؤون السياسية. ويجب أيضًا السماح للشباب وتشجيعهم على لعب دور نشط في المداولات الداخلية للأحزاب / الفصائل وإدراجهم كمرشحين في مراكز واقعية ليتم انتخابهم في الهيئة التشريعية.

إلى السلطة الفلسطينية:

4. يجب احترام حقوق الفلسطينيين في الأمن الشخصي وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وعلى قوات الأمن الفلسطينية، بصرف النظر عن موعد الانتخابات المقبلة، ضمان أن تمنح بيئة حقوق الإنسان الفلسطينيين الحرية لاختيار قادتهم دون مضايقة أو ترهيب.
5. يجب على السلطة الفلسطينية الاستمرار في تزويد لجنة الانتخابات المركزية بالموارد اللازمة للعمل بطريقة مهنية وعالية الجودة.
6. يجب احترام حق الفلسطينيين في انتخابات دورية، بما في ذلك القانون الذي يقضي بإجراء انتخابات بلدية كل أربع سنوات، وفي يوم محدد، ما لم تكن هناك ظروف خاصة تحول دون ذلك.
7. يجب مراعاة عدة إصلاحات لقوانين الانتخابات بشأن الانتخابات البلدية والعامة لضمان توافقها مع المعايير والالتزامات الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والانتخابية. وكجزء من هذا الاستعراض، ينبغي مراعاة الإصلاحات التالية بناءً على المشاورات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:

- انتخاب رؤساء البلديات بشكل مباشر وليس من خلال اختيار المجلس البلدي لهم.
- توضيح القانون للمطالبة بعملية التحقق من صحة الانتخابات في الحالات التي يتم فيها تقديم قائمة واحدة فقط إلى لجنة الانتخابات المركزية.
- تخفيض السن القانوني للمرشحين لعضوية المجلس المحلي من 25 إلى 21 ولعضوية المجلس التشريعي من 28 إلى 25 عاماً.
- تخفيض نسبة الحسم للحصول على مقاعد في المجلس المحلي من 8% إلى 5%.
- فرض سقوف على المبالغ المالية التي يمكن أن تنفقها القائمة على الحملة انتخابية والتأكد من امتثال القوائم لمتطلبات إعداد التقارير.
- الإبقاء على حصة المرأة في المجلس المحلي في حال استقالة امرأة من المجلس (أي، يجب استبدال المرأة المستقيلة بامرأة أخرى بدلاً من استبدالها بالشخص الذي يليها في القائمة) وزيادة الحصة الإجمالية لتحقيق التوازن بين الجنسين بما يتماشى مع المعايير الدولية، والتي تشير إلى أن الحصة يجب أن تكون على الأقل 33٪، ومن الناحية المثالية 50٪ لضمان التمثيل المتساوي للمرأة؛
- إدخال حصة لعدد النساء في المجلس التشريعي (الكوتا الحالية تنطبق فقط على وضع النساء في القوائم الحزبية)، للمساعدة في جعل تمثيل المرأة في المجلس التشريعي يتماشى مع المعايير الدولية؛
- تشكيل محكمة انتخابية للانتخابات العامة والبلدية تعترف بشرعيتها جميع الفصائل في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- التأكد من أن ممارسات الاحتفاظ ببعض مناصب رئاسة البلديات لمجموعات معينة (على أساس الدين أو وضع السكان الأصليين في البلدية) تتفق مع المعايير الدولية.
- إلغاء المواد التي تعيق حرية التعبير في قانون الانتخابات (المادة 66)، والقانون بمرسوم بشأن الجرائم الإلكترونية (2018)، والقانون بمرسوم بشأن حالة الطوارئ (2020).
- تمكين المتحققين والصحفيين من خلال التصديق على قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (2012).

إلى لجنة الانتخابات المركزية:

8. ينبغي أن تكون لجنة الانتخابات المركزية والمؤسسات الأخرى مستعدة لإدارة الانتخابات البلدية في غزة في غضون مهلة قصيرة الإشعار، بالنظر إلى أن هذه الانتخابات ستكون بمثابة خطوة لبناء الثقة

وستسمح للمواطنين هناك بالمشاركة في عملية انتخابية لأول مرة منذ عام 2006. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستعد اللجنة للانتخابات العامة التي طال انتظارها.

بالإضافة إلى ذلك، يكرر مركز كارتر التأكيد على التوصيات التالية الواردة في بيانه الصادر بتاريخ 15 تموز/يوليو 2021:

- اتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات المتصاعدة وضمان خلق بيئة مواتية لانتخابات ديمقراطية تنافسية وشاملة وحقيقية. وهذا يشمل الحماية الكاملة لحقوق الفلسطينيين في حرية التجمع والتعبير والأمن الشخصي.
- إلغاء القانون الأخير (الذي "تم تجميده" أو تعليقه حاليًا) الذي يقوض منظمات المجتمع المدني من خلال تقييد تمويلها وإعاقة أنشطتها. ويجب السماح لنشطاء المجتمع المدني في كل من غزة والضفة الغربية بالمشاركة الكاملة في العملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال مراقبة العمليات السياسية والانتخابية، والقيام بمظاهرات، ونشر البيانات العامة.
- السعي للحصول على تأكيد واضح من إسرائيل بأنها ستسمح للناخبين الفلسطينيين بالإدلاء بأصواتهم في مكاتب البريد الخاصة بهم في القدس الشرقية وتسهيل إجراء الاقتراع الشامل، وفقًا لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو. يجب على ممثلي المجتمع الدولي، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، دعم القادة الفلسطينيين في هذه الجهود، وعليهم الانخراط مع كل من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لتوضيح خطوات إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.
- إعادة مشاركة الفصيلين السياسيين الرئيسين على الفور لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات السياسية لوضع الخطوط العريضة لمزيد من الخطوات الملموسة التي من شأنها تمكين إجراء انتخابات حقيقية وتعزيز بيئة مواتية تماما للمشاركة السياسية.
- السعي إلى تحقيق إجماع على مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمصادقة عليه. ويجب على القادة تحديد الإجراءات الخاصة بتسجيل الناخبين وآليات إجراء الانتخابات أو تعيين أعضاء من خارج الأراضي الفلسطينية، وكذلك توضيح الهيئات التي ستدير هذه الانتخابات وتشرف عليها.

مقدمة

توجَّه الفلسطينيون الذين يعيشون في المدن الكبرى في الضفة الغربية إلى صناديق الاقتراع في 26 آذار/مارس لاختيار مجالس بلدية في انتخابات سلمية ومُدارة جيداً. وقد شهدت جميع المدن الرئيسية في الضفة الغربية تقريبًا سياقات انتخابية تنافسية، وذلك بالرغم من المقاطعة الرسمية من قبل حركة حماس والبيئة السياسية والانتخابية الصعبة للغاية، والتي تتميز بانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض حالات ترهيب ومضايقة الفاعلين السياسيين. وتم اتخاذ القرار بإجراء الانتخابات البلدية مباشرة في أعقاب إلغاء الانتخابات العامة في أيار / مايو 2021، مما أتاح الفرصة لفلسطينيي الضفة الغربية انتخاب مجالسهم المحلية. ولكن حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة منعت إجراء الانتخابات البلدية هناك، ولم يتم اعادة تحديد موعد جديد للانتخابات العامة.

كغيرها من الانتخابات البلدية السابقة في الضفة الغربية، التي أُجريت على أساس شبه منتظم منذ عام 2004، جرت الانتخابات البلدية 2021–2022 في بيئة سياسية مليئة بالتحديات، بما في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والمأزق السياسي طويل الأمد بين الحركتين السياسيتين الفلسطينيتين الرئيسيتين (فتح وحماس)، واستمرار تآكل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك لم يسجل سوى بعض الشكاوى الرسمية خلال الحملة الانتخابية أو فيما يتعلق بإجراءات يوم الاقتراع.

بعثة خبراء مركز كارتر

بالنظر إلى التاريخ الطويل للعمل في فلسطين حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك مراقبة الانتخابات التي تعود إلى أول انتخابات عامة بعد أوسلو عام 1996، أرسل مركز كارتر فريقًا من ثلاثة خبراء لتقييم الانتخابات البلدية 2021–2022. وخبير رابع قام بفحص بيئة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عن بُعد.

تم اعتماد بعثة الخبراء رسمياً من قبل لجنة الانتخابات المركزية وكانت مهمتها تقييم: أ) الإطار القانوني والإداري للانتخابات البلدية. ب) درجة المشاركة السياسية والمنافسة واحترام حقوق مشاركة الناخبين والمرشحين

في العملية الانتخابية، بما في ذلك بيئة الفضاء الافتراضي عبر الانترنت؛ و ج) تداعيات هذه الانتخابات على السياقات الانتخابية الفلسطينية المستقبلية.

وخلال عمل البعثة في الفترة الواقعة بين 14 آذار إلى 7 نيسان، التقى فريق الخبراء بأفراد ومجموعات في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك أعضاء وكبار موظفي لجنة الانتخابات المركزية، ومسؤولين في السلطة الفلسطينية، ومرشحين من قوائم مختلفة، وممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الرائدة – بما فيها تلك التي تراقب احترام حقوق الإنسان والعملية الانتخابية – ومحللون مختلفون للشؤون الفلسطينية وأعضاء من المجتمع الدولي. ونظرًا لصغر حجمها ونطاق عملها المحدود، لم تقم بعثة الخبراء بإجراء تقييم شامل لعمليات التصويت والفرز في يوم الاقتراع. وبالتالي فان مركز كارتر غير قادر على إجراء تقييم شامل فيما يتعلق بجميع جوانب هذه العملية الانتخابية.

تم تنفيذ بعثة مركز كارتر وفقًا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية Declaration of Principles for International Observation كما اعتمدته المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية في الأمم المتحدة عام 2005[1]. فحصت بعثة الخبراء العملية الانتخابية فيما يتعلق بالإطار القانوني وإدارة الانتخابات في فلسطين، وكذلك الالتزامات الدولية التي وافقت عليها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

انتخابات مجالس الهيئات المحلية في فلسطين 2022/2021

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في 6 أيلول/سبتمبر 2021 مرسومًا يحدد موعدًا للمرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2021 [2]. واقترح مجلس الوزراء إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلتين – وتشمتمل المرحلة الأولى

[1] https://electionstandards.cartercenter.org/wp-content/uploads/2013/10/Declaration-and-Code-English-revised.pdf

[2] قرار مجلس الوزراء 18/123

على جميع البلديات والمجالس القروية البالغ عددها 387 والمصنفة "ج" – البلديات الصغيرة في فلسطين – وتتشتمل المرحلة الثانية على البلديات المصنفة "أ" و "ب" في الضفة الغربية، والتي تتكون من مدن وبلدات أكبر ويتجاوز عدد سكانها 15,000 نسمة. على الرغم من محاولة تحديد موعد الانتخابات في 11 منطقة في غزة، تم تأجيل هذه الانتخابات إلى المرحلة الثانية ومن ثم تم تأجيلها لاحقًا إلى أجل غير مسمى.

ونظرًا لعدم نص قرار مجلس الوزراء على موعد محدد للمرحلة الثانية من الانتخابات، فقد طالبت لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية مختلفة أن يصدر المجلس قرارًا بتحديد موعد للمرحلة الثانية. وفي 27 سبتمبر 2021، حدد مجلس الوزراء يوم الاقتراع للمرحلة الثانية في 26 آذار/مارس 2022[3]. رفضت حماس تسهيل إجراء الانتخابات في غزة، مما أدى الى مشاركة 376 هيئة محلية في المرحلة الأولى و 102 هيئة في المرحلة الانتخابية الثانية.

وفقًا لمسؤولين حكوميين، كانت هناك عدة أسباب وراء إجراء الانتخابات على مرحلتين، ويرجع ذلك أساسًا إلى الإجراءات الصحية المتعلقة بفايروس كورونا Covid-19. ورأى بعض الاشخاص الذين تحدثوا مع بعثة خبراء مركز كارتر أن الحكومة لم تكن تميل لإجراء انتخابات في مرحلة واحدة لأسباب سياسية ولكنها فضلت تقييم نتائج المرحلة الأولى قبل اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في المرحلة الثانية.

المرحلة الأولى من الانتخابات[4]

أجريت المرحلة الأولى في 11 كانون أول/ديسمبر 2021 في البلدات والقرى الصغيرة، وتضمنت مشاركة 154 هيئة محلية متعددة القوائم. وقد شارك أقل بقليل من 65 % من الناخبين أصحاب حق الاقتراع في تلك المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية. وأدى عدم وجود منافسة سياسية في العديد من البلدات والقرى الأصغر إلى انتخاب قوائم المرشحين بالتزكية في غالبية المواقع التي أجريت فيها الانتخابات وعددها (162 هيئة

[3] قرار مجلس الوزراء 18/123

[4] لم ينشر مركز كارتر فريق خبرائه خلال المرحلة الأولى من الانتخابات؛ ولكن الفريق استعرض بيانات لجنة الانتخابات المركزية وتقارير المنظمات الرقابية المحلية الفلسطينية، وناقش موضوع انتخابات المرحلة الأولى مع مختلف االاشخاص الذين التقى بهم.

محلية). لم تقدم خمسون بلدة أي قوائم، وقدمت 10 هيئات قوائم غير مكتملة، مما أدى إلى إجراء انتخابات في 40 بالمائة فقط من إجمالي الهيئات المحلية التي تمت الدعوة للانتخابات فيها.

ومن بين 573 قائمة تنافست في المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، مثلت الأحزاب السياسية 33 %، فيما شكلت قوائم المرشحين المستقلة 67 %. وتنافس في المرحلة الأولى حوالي 4480 مرشحا على 1514 مقعدا، 74 % منهم من الذكور و 26 % من الإناث. وترأست النساء تسع قوائم انتخابية.

أجرت لجنة الانتخابات المركزية تسجيلًا تكميليًا للناخبين للمرحلة الأولى امتد من 3 إلى 7 أكتوبر 2021. وبعد التسجيل التكميلي، شمل سجل الناخبين ما مجموعه 702,107 ناخباً، 51٪ ذكور و 49٪ إناث. وبلغ إجمالي الناخبين أصحاب حق الاقتراع 405,687 في 154 هيئة محلية جرت فيها الانتخابات في شهر كانون أول/ديسمبر، بما في ذلك 7,885 ناخباً من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وجرت الانتخابات في 222 مركز اقتراع، معظمها مباني مدرسية، مقسمة إلى 717 محطة اقتراع وتطلبت أكثر من 4,000 موظف اقتراع في يوم الانتخابات. في المرحلة الأولى، اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية 2,707 من وكلاء القوائم الانتخابية المرشحة، و 1,731 صحفياً؛ 1,546 مراقبًا محليًا يمثلون 37 هيئة مراقبة محلية، و 143 مراقبًا وضيفًا دوليًا.

بعد المرحلة الأولى من الانتخابات، نفذت لجنة الانتخابات المركزية بضع خطوات إضافية لدعم عملية انتخابات سلسة في المرحلة الثانية. وعلى وجه التحديد، قدمت لجنة الانتخابات المركزية مواد توعية للناخبين لتسهيل التصويت المستنير من قبل الناخبين الأميين وطالبت بتعهُّد من قبل الأشخاص الذين يساعدون الناخبين الأميين.

المرحلة الثانية من الانتخابات

كانت انتخابات 26 آذار/مارس 2022 هي المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية وتم التخطيط لها في البداية في 66 هيئة محلية: 41 في الضفة الغربية و 25 في قطاع غزة. ومرة أخرى، خططت لجنة الانتخابات المركزية لإجراء انتخابات في عدة مناطق في غزة. ثم أضافت وزارة الحكم المحلي 61 هيئة محلية من المرحلة الأولى لم تجر فيها الانتخابات.

تلقت لجنة الانتخابات المركزية في الأول من كانون الثاني (يناير) 2022 رسالة رسمية من حماس تطرح فيها موقفها من المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية. وحددت الرسالة سلسلة من المطالب، بما في ذلك ضمانات مكتوبة بعدم تأجيل الانتخابات في اللحظة الأخيرة؛ وإلغاء مرسوم تشكيل المحكمة الانتخابية الخاصة بالانتخابات المحلية، وإعادة صلاحية الفصل في الطعون أمام محاكم البداية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورد رئيس لجنة الانتخابات المركزية د. حنا ناصر على حماس بأن مطالبها سياسية وتتطلب ردّاً سياسياً. وأشار إلى أن لجنة الانتخابات المركزية فسرت موقف حماس على أنه يعني أنها لن تسمح للجنة الانتخابات المركزية بإجراء انتخابات محلية في غزة. وقد ذكر كل من لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لمركز كارتر إنهما زارا قطاع غزة وشجعا حماس على السماح بإجراء انتخابات محلية في القطاع المحاصر، لكن مسؤولي حماس رفضوا ذلك.

في حين قررت حماس منع الانتخابات في أي من الـ 25 بلدية في قطاع غزة، سُمح بإجراء الانتخابات في 102 بلدية في الضفة الغربية. ومن بين 102 بلدة في المرحلة الثانية، جرت انتخابات تنافسية في 50 من مدن الضفة الغربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان. وفي 29 هيئة محلية، لم يتم تقديم أي قائمة مرشحين، أو أن القائمة التي تم تقديمها كانت غير مكتملة، ولم يتم إجراء الانتخابات فيها. وبحسب لجنة الانتخابات المركزية، تمت إحالة أسماء هذه التجمعات الـ 29 إلى مجلس الوزراء للبت في حالة مجالسها المحلية[5]. وفي 23 هيئة محلية، تم تسجيل قائمة واحدة فقط في الانتخابات، وبالتالي تم إعلان الفائزين بالتزكية.

[5] بيان صحفي للجنة الانتخابات المركزية، 5 نيسان 2022، "لجنة الانتخابات المركزية تصادق على النتائج النهائية للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية"

أجرت لجنة الانتخابات المركزية مرة أخرى تسجيلاً تكميلياً للناخبين لتحديث القوائم لمن بلغوا الثامنة عشرة من العمر منذ فترة التسجيل السابقة. وبعد التسجيل في الفترة الممتدة من 8 إلى 12 كانون أول/يناير 2022، وبلغ العدد الإجمالي للناخبين المسجلين أصحاب حق الاقتراع 715,413 ناخبًا، من بينهم 12,298 ناخبًا من ذوي الإعاقة. ومن بين هؤلاء، كان من نسبته 51.5 % من الذكور و 48.5 % من الإناث.

وجرت المرحلة الثانية من الانتخابات في 315 مركز اقتراع شملت 1,203 محطة اقتراع. وأدار الانتخابات قرابة 6,736 موظف اقتراع. كما اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية 5,357 وكيلاً للقوائم الانتخابية المرشحة، و 1800 صحفي؛ و 2,695 مراقبا محليا يمثلون 50 هيئة مراقبة محلية و 300 مراقب وضيف دولي.

وقد تنافست نحو 234 قائمة انتخابية و 2,306 مرشَّحاً على 632 مقعدا. وتجاوز عدد المرشحين الذكور (72.8 %) عدد المرشحات الإناث (27.2 %) بهامش كبير. وبحسب لجنة الانتخابات المركزية، بلغت نسبة الإقبال في المرحلة الثانية 53.8٪، وحصل المرشحون المنتمون الى قوائم مستقلة على 64.4٪ من مقاعد الهيئات المحلية. وقد تم انتخاب المرشحات بما نسبته 18٪ من مقاعد المجالس المتنافس عليها. وتتطلب الكوتا انتخاب ما لا يقل عن امرأتين أو ثلاث نساء لكل مجلس، حسب عدد المقاعد المتنافس عليها.

السياق السياسي

يجب فهم أهمية الانتخابات البلدية 2021–22 في سياق التطورات السياسية الفلسطينية الأوسع والبيئة الفريدة والصعبة التي تجري فيها الانتخابات الفلسطينية. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، أدت الضغوط الداخلية والخارجية إلى خنق التقدم الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة وتركت المؤسسات الديمقراطية ضعيفة. فالانقسام السياسي بين الأحزاب السياسية الرئيسية يعيق التطور الديمقراطي الحقيقي على المستوى الوطني. وقد تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي علق أنشطته منذ عام 2007، بموجب مرسوم رئاسي عام 2018. ويمارس نظامان منفصلان سيطرة أمر واقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ثبت عدم جدوى الجهود المتعددة التي تم بذلها لتحقيق المصالحة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ونظرًا لعدم إجراء الانتخابات العامة منذ عام 2006، فإن مجالس الهيئات البلدية في الضفة الغربية هي الهيئات الوحيدة التي

لها تفويض انتخابي حديث العهد. لقد أثرت العديد من العوامل المفصلة أدناه على البيئة السياسية في فلسطين، مما أعاق ممارسة الفلسطينيين الكاملة للحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بالحقوق السياسية والانتخابية.

الانتخابات الفلسطينية منذ أوسلو

بعد تبنّي اتفاقيات أوسلو، توجه الفلسطينيون إلى صناديق الاقتراع عام 1996 لانتخاب رئيس ومجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية المشَكَّلة حديثًا. وفي عام 2005، بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، تم تنظيم الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات المركزية التي تم تشكيلها عام 2002، وحقق محمود عباس اختيار الناخبين الساحق. وفي العام التالي، توجه الفلسطينيون مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني جديد، حيث فازت حماس بأغلبية المقاعد.

منذ الانتخابات العامة الأخيرة عام 2006، انقسمت السلطة الفلسطينية، حيث أصبحت فتح تسيطر على الضفة الغربية وحركة حماس تسيطر على قطاع غزة. وتم حل المجلس التشريعي، والتشكيك في شرعية القضاء، وتقويض سيادة القانون من خلال الاعتماد على المراسيم الرئاسية والافتقار العام للمساءلة. وقد ألغى الرئيس عباس محاولة تنظيم انتخابات عامة في شهر أيار/مايو 2021 في اللحظة الأخيرة، وأشار إلى القيود الإسرائيلية التي تمنع مشاركة سكان القدس الشرقية كسبب منطقي للإلغاء.

ولمواجهة الضجة الشعبية الفلسطينية بشأن تأجيل الانتخابات الوطنية، وافق الرئيس عباس على المضي قدما في الانتخابات البلدية. كما استجاب من خلال الشروع في الانتخابات البلدية للمطالب الدولية بإظهار التزام السلطة الفلسطينية بالديمقراطية من خلال السماح ببعض أشكال المنافسة السياسية، حتى ولو على المستوى البلدي فقط. كما اعتُبرت مثل هذه الانتخابات على أنها تمنح فتح تجربة من حيث اختبار شعبيتها دون خوف من فقدان السلطة على المستوى الوطني.

السلطة الفلسطينية المنقسمة

بعد انتخابات المجلس التشريعي لعام 2006، تم ترشيح إسماعيل هنية رئيسًا للوزراء بتاريخ 16 شباط/فبراير 2006، وأدت الحكومة الجديدة برئاسة هنية اليمين في 29 آذار/مارس. ومع ذلك، سرعان ما ظهر صراع على السلطة بين الرئيس عباس والحكومة الجديدة فيما يتعلق بالسيطرة على ألأجهزة الأمنية. حيث قام عباس بتعيين رشيد أبو شباك المحسوب على فتح كرئيس للأفرع الثلاثة للأجهزة الأمنية الفلسطينية مع سلطة تعيين الضباط وفصلهم، متجاوزًا سلطة وزير داخلية حماس سعيد صيام الذي كان منتمياً إلى حركة حماس. كما أمر عباس بتنسيق كافة التصريحات والمعاملات الدبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح وليس مع وزير الخارجية المرتبط بحركة حماس، محمود الزهار.

كما قاد هنية حكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها في 17 آذار/مارس 2007، والتي صادق عليها المجلس التشريعي الفلسطيني. ورداً على ذلك، قررت إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مقاطعة حكومة حماس ووقف المساعدات الإنمائية ما لم تعترف وتقبل بمبادئ اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والتي تتطلب أن تعترف السلطة الفلسطينية بدولة إسرائيل دون الحكم مسبقًا على المظالم والمطالبات المعلقة؛ الالتزام بالاتفاقات الدبلوماسية السابقة؛ ونبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. ونتيجة الانخفاض المفاجئ في المساعدات الدولية، لم تتمكن الحكومة من دفع رواتب موظفيها كاملة لعدة أشهر، مما أثار احتجاجات ضد الحكومة. وبعد سيطرة حماس على غزة، أقال الرئيس عباس الحكومة في 14 حزيران/ يونيو. وفي اليوم التالي، أعلن حالة الطوارئ، وعيّن حكومة تصريف أعمال طارئة برئاسة سلام فياض، وعلّق مواد القانون الأساسي للاستغناء عن مصادقة المجلس التشريعي على إجراءات تنفيذية محددة.

حل المجلس التشريعي الفلسطيني

بعد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2007، تم تعليق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني فعليًا، وبدأ الرئيس عباس الحكم بموجب بمراسيم رئاسية بدلاً من التشريعات التي يقرها المجلس التشريعي الفلسطيني. ولما كان لرئيس السلطة الفلسطينية أيضًا صلاحية إجراء التعيينات القضائية وإلغائها، فقد عززت هذه الممارسة بشكل فعال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد شخص واحد، وهو ما انتقده المراقبون الفلسطينيون ومنظمات المجتمع المدني.

وفي 22 كانون أول/ديسمبر 2018، قامت المحكمة الدستورية، التي عين الرئيس عباس قضاتها، بحل المجلس التشريعي ودعت إلى انتخابات تشريعية جديدة. وأوضحت المحكمة أنه بما أن المجلس التشريعي الفلسطيني لم ينعقد منذ عام 2007، فإنه قد فقد مكانته كسلطة تشريعية. كما أصرت على انتهاء ولاية المجلس التشريعي في 25 كانون ثاني/ يناير 2010، وأنه مع تعطل المجلس التشريعي تمامًا، كان من المصلحة العليا للشعب الفلسطيني والبلاد حل المجلس التشريعي.

ووجهت انتقادات لقرار المحكمة من قبل جميع الأطراف الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان تقريبًا باعتباره تدخلاً صارخًا في العملية السياسية وتواطؤًا بين السلطتين القضائية والتنفيذية ضد السلطة التشريعية من شأنه تدمير النظام السياسي الفلسطيني. افترض الكثيرون أن القرار جاء نتيجة مخاوف من السماح لحماس بتعيين خليفته المؤقت وفقًا للمادة 2/37 من القانون الأساسي الفلسطيني في حالة وفاة الرئيس عباس في منصبه. ومن جانبه، أشار الرئيس عباس إلى التزامه بالمضي قدما في إجراء الانتخابات الوطنية.

اتفاقيات المصالحة والانتخابات العامة

في سبيل استعادة الوحدة الفلسطينية وسيطرة السلطة الفلسطينية الفعلية على قطاع غزة، انخرطت فتح وحماس في اجتماعات حوارية متعددة تهدف للوصول الى تسوية بشأن القضايا الحسّاسة. وقد أسفر العديد من هذه الحوارات عن اتفاقيات موقعة، لكن لم تنفَّذ أي منها.

وعلى وجه الخصوص، حدد اتفاق القاهرة في أيار/مايو 2011 أسس المصالحة والوحدة بين الأطراف المتخاصمة. ودعا إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني في غضون عام واحد، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة توحيد المؤسسات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل حكومة توافقية.

جرى حوار مهم آخر في أيلول/سبتمبر 2020 في اسطنبول، تركيا، بين جبريل الرجوب من حركة فتح وصالح العاروري من حركة حماس. ألزم الشخصان كلا الطرفين بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ستة أشهر، على أن تجري الانتخابات التشريعية أولاً، تليها انتخابات رئاسية، ثم انتخابات المجلس الوطني لمنظمة

التحرير الفلسطينية، ويصدر الرئيس عباس بناءً على ذلك مرسومًا بتحديد موعد الانتخابات. أصبحت التفاصيل الواردة في الاتفاق أساسًا لتبادل الرسائل بين قائد حركة حماس إسماعيل هنية والرئيس عباس.

قدَّم كلا الجانبين تنازلات. ووافقت حماس على أن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي مسؤولة عن جميع القضايا والمفاوضات السياسية الخارجية وجميع القضايا المتعلقة بالحرب والسلام". وبالموافقة على أن تكون جزءًا من منظمة التحرير الفلسطينية وتحت مظلتها السياسية، سعت حماس إلى تجنب القيود التي واجهتها عام 2006 عندما رفضت الاعتراف بإسرائيل وبالتالي حُرمت من الشرعية الدولية بسبب اخفاقها في احترام مبادئ الرباعية. وفي الوقت نفسه، أقرت فتح، التي سيطرت فعليًا على منظمة التحرير الفلسطينية على مدى عقود، بأن المنظمة تتطلب الإصلاح حتى تتمكن من تمثيل جميع المجموعات الفلسطينية بشكل أفضل. ومن الأهمية بمكان أن حماس وفتح اتفقتا على أن "الحملات الانتخابية يجب أن تكون حضارية ومحترمة وأن تتجنب الانتهاكات" وأنه "سيتم الاعتراف بنتائج الانتخابات بغض النظر عن طبيعتها".

في 11 كانون الثاني/يناير 2021، أصدر الرئيس عباس مرسوما بشأن تعديل قانون الانتخابات العامة رقم (1)، والذي تضمن تعديلا للمادة 6/45 من القانون الأصلي لإلغاء التزام المرشح باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والاعتراف بإعلان المبادئ والقانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته. واستبدلت هذه الفقرة بعبارة "الالتزام بالنظام الأساسي وتعديلاته وأحكام هذا القانون تعديلاته ". بشكل ملحوظ، لم يتم تعديل القانون لمرشحي الرئاسة، الذين لا يزالون مضطرين للاعتراف بالاتفاقيات التي وقعت عليها منظمة التحرير الفلسطينية.

وأصدر عباس مرسوماً بإجراء انتخابات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بعد أربعة أيام. وتضمن المرسوم بعض التعديلات كان أبرزها منح الرئيس الفلسطيني حق إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بالتتابع إذا تعذر إجراؤها بالتزامن.

إلغاء انتخابات المجلس التشريعي لشهر أيار/مايو 2021

تم تسجيل 36 قائمة لخوض الانتخابات التشريعية المقررة في 21 أيار/مايو 2021. وبسبب المواقف القوية لزعيمي حركة حماس يحيى السنوار وصالح العاروري، دخلت حماس الانتخابات موحدة ومنضبطة. أما فتح فقد انقسمت داخلياً، حيث سجلت ثلاث قوائم متنافسة تابعة لحركة فتح لدى لجنة الانتخابات المركزية (قائمة فتح الرسمية، وقائمة ناصر القدوة بدعم من مروان البرغوثي، وقائمة محمد دحلان).

في 30 نيسان/أبريل 2021، ومع استمرار انقسام فتح وتوقع أداء حماس بشكل جيد، أعلن الرئيس عباس تأجيل انتخابات 21 أيار. وأصر عباس على أنه لا يمكن إجراء الانتخابات دون مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية بنفس الإجراءات التي تم اتباعها في السابق. في الانتخابات العامة في الأعوام 1996 و 2005 و 2006، تم إنشاء مراكز اقتراع في مكاتب البريد في القدس الشرقية كي يدلي الناخبون بأصواتهم فيها. وقال إن السلطة الفلسطينية سعت مرارًا وتكرارًا للحصول على تأكيدات من إسرائيل ودعت الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغط للسماح باستخدام الإجراءات السابقة دون جدوى. وانتقدت حماس الخطوة ووصفتها بـ "الانقلاب" وقالت إن فتح ببساطة قلقة من افتقارها إلى الدعم الشعبي.

بالنسبة للفلسطينيين العاديين، أبقى التأخير على قيادة سياسية راسخة منذ فترة طويلة، والتي فشلت في تعزيز آمالهم في إقامة دولة، أو رأب الصدع بين فتح وحماس، أو رفع الحصار عن قطاع غزة. كان يُنظر إليها على أنها فاسدة وسلطوية بشكل متزايد. وسعيا لإلغاء التأجيل، تقدمت قائمة "تجمع الكل الفلسطيني"، إلى محكمة النقض، بطلب إلغاء المرسوم الرئاسي بتأجيل الانتخابات العامة. وفي 11 تشرين أول/أكتوبر 2021، رفضت المحكمة الطلب، واعتبرت التأجيل عملاً من أعمال السيادة وأنها تفتقر إلى الاختصاص للنظر في استئنافه.

مقتل الناشط نزار بنات

حرَّك قتل الناشط نزار بنات في 23 حزيران/يونيو الاحتجاجات الفلسطينية، وكانت هذه الاحتجاجات أيضا بمثابة تذكير بالقيود المفروضة على حرية التعبير في الضفة الغربية. كان بنات رئيس قائمة انتخابية لخوض انتخابات المجلس التشريعي وكان ينتقد السلطة الفلسطينية وقادتها علناً. اعتقلته قوات الأمن الفلسطينية من حين لآخر بسبب انتقاداته للرئيس ورئيس الوزراء ومساعديهما الرئيسيين. تعرض هو وعائلته للمضايقات المتكررة، وأطلق الرصاص على منزله في محاولة لترهيبه.

وعند فجر يوم 23 حزيران/ يونيو، اقتحم أكثر من 15 ضابطا وجنديا من أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية منزل بنات في مدينة الخليل. وبحسب شهادات شهود عيان قُدمت للمحكمة ومقاطع فيديو منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد تعرض للضرب بعصي حديدية وتم تعذيبه واقتياده عارياً إلى مركز الاحتجاز. وبعد ساعات قليلة أعلنت وفاته.

شكل مقتل بنات صدمة لآلاف الفلسطينيين وأثار موجة من الغضب على مواقع التواصل الاجتماعي واحتجاجات في شوارع رام الله ضد السلطة الفلسطينية. وطالب المتظاهرون بإسقاط عباس ومحاسبة المسؤولين عن مقتل بنات. وواجهت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تلك المظاهرات، حيث قامت بسحْل المتظاهرين في الشوارع وانتهكت حقهم في التظاهر السلمي. وفي نهاية المطاف، فتحت السلطة الفلسطينية تحقيقًا في الحادث، مما أسفر عن اعتقال 12 مسؤولًا أمنيًا تتم محاكمتهم أمام محكمة عسكرية ما زالت قراراتها رهن الانتظار.

ساهمت وفاة بنات في تناقص شعبية حركة فتح، وكثيراً ما تمت الإشارة إلى الحادثة في حملات القوائم المختلفة التي ترشحت للانتخابات المحلية. باشرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تحقيقا في وفاة بنات، وجمعت بالتنسيق مع زملاء في مؤسسة الحق إفادات ميدانية من شهود عيان كانوا برفقة بنات عند اعتقاله. وأصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في 7 آذار/ مارس 2022 تقريراً ينتقد بشدة السلطة الفلسطينية لتعذيبها بنات لفترة من الوقت قبل وفاته، وألقت باللوم في وفاته مباشرة على الأجهزة الأمنية.

المجلس المركزي الفلسطيني

وسط الاستعدادات للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، انشغلت قيادة فتح في تنظيم اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني للنظر في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تم تصميم المجلس المركزي الفلسطيني كهيئة وسيطة بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، الذي تم إنشاؤه باعتباره برلمان منظمة التحرير الفلسطينية وهو أعلى هيئة حاكمة فلسطينية. ومع وجود أزمة خلافة تلوح في الأفق وحل المجلس التشريعي الفلسطيني، فإن دور المجلس المركزي الفلسطيني قد اكتسب أهمية متزايدة.

قاطعت بعض الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، لكن الاجتماع عُقد بتاريخ 6–7 شباط/فبراير 2022 في رام الله. وعقب الاجتماع، أعلن المجلس المركزي الفلسطيني عن تعيينات جديدة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتم تعيين ثلاثة مسؤولين يعتبرون من الموالين لعباس في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المكونة من 16 عضوا، بمن فيهم حسين الشيخ أمينًا عامًا للجنة، خلفًا للراحل صائب عريقات. وشغل المقعدان الآخران مساعدا عباس المقربان وهما الشخصية المستقلة محمد مصطفى عضو حركة فتح رمزي خوري. كما عين المجلس المركزي الفلسطيني رئيسًا له، ورئيسًا للمجلس الوطني الفلسطيني المكون من 747 عضوًا، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومساعد عباس روحي فتّوح.

وانتقدت حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان مشترك، اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني وقالت إن التعيينات في منظمة التحرير الفلسطينية "ليس لها اعتراف ولا شرعية" وأنها "انتهاك للقرارات المستندة إلى الإجماع الوطني". وأضاف البيان أن التعيينات تمثل محاولة لترسيخ سلطة عباس وتأمين الخليفة المفضل للرئيس البالغ من العمر 86 عاماً.

وفقًا للمحللين والنقاد، فإن التعيينات الجديدة في منظمة التحرير الفلسطينية منحت حقوقًا تخص أعلى هيئة حاكمة لجميع الفلسطينيين ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني. تتمثل الوظيفة الأساسية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها المجلس الوطني الفلسطيني. ووفقًا لنشطاء وسياسيين، تم تهميش المجلس الوطني الفلسطيني بمرور الوقت. وقد تمكن المجلس من عقد جلسة بكامل هيئته مرة واحدة فقط، عام 1996، عندما صوت رسميًا لتغيير ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

انتخابات النقابات ونقابة المحامين والجامعات

بعد تأجيل الانتخابات التشريعية في أيار/مايو 2021، سمحت السلطة الفلسطينية بإجراء انتخابات النقابات والجامعات ونقابة المحامين. إلا أن المشاركين في هذه الانتخابات زعموا أن قوات الأمن ضغطت على مرشحين من غير أعضاء فتح للانسحاب من الانتخابات وأحيانًا ترهيبهم وتهديدهم بالاعتقال. ومع ذلك، فازت حماس والأحزاب اليسارية بأغلبية المقاعد في العديد من هذه الانتخابات، ولا سيما في انتخابات نقابة المهندسين ومجلس طلبة جامعة بيت لحم. في غضون ذلك، منعت حماس أي ممارسات انتخابية من هذا القبيل في قطاع

غزة، على الرغم من الدعوات المستمرة من قبل المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان للمضي قدما في مثل هذه الانتخابات.

دوْر إسرائيل

تواصل إسرائيل لعب دور كبير في السياسة الداخلية الفلسطينية. فكان قرار عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية بشأن مسألة الانتخابات العامة في القدس مدفوعًا إلى حد كبير بالسياسات الداخلية الإسرائيلية ولكنه يعكس أيضًا ازدواجية عميقة في إسرائيل بشأن السماح بإجراء الانتخابات كونه قد يؤدي إلى تكرار فوز حماس الانتخابي لعام 2006.

كما سعت السلطات الإسرائيلية أيضاً إلى الحد من عمليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وفي تاريخ 22 تشرين أول/أكتوبر 2021، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أمرًا عسكريًا يتهم ست منظمات غير حكومية فلسطينية – مؤسسة الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز بيسان للبحوث والتنمية، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، اتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية – بالانتماء للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وصنفها على أنها "منظمات إرهابية". استند القرار إلى قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل لعام 2016، والذي يسمح لقوات الأمن الإسرائيلية إغلاق المكاتب والاستيلاء على الأصول والقبض على موظفي المنظمات المحظورة.

حتى الآن، فشلت الحكومة الإسرائيلية في تقديم أدلة لدعم مزاعمها، على الرغم من الطلبات المتكررة من قبل المجتمع الدولي. وفي اجتماع مع مدير إحدى المنظمات المحظورة، قيل لمركز كارتر أن القرار الإسرائيلي كان له تأثير ضئيل على عمل المنظمة التي باشرت باجراءات قانونية من خلال نظام المحاكم الإسرائيلي ولكن مع الحد الأدنى من التوقعات.

خلال الأيام التي سبقت الانتخابات البلدية التي أجريت في 26 آذار/ مارس وبعدها، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن أربعة مرشحين، من بينهم رئيس إحدى القوائم المتنافسة في بلدية البيرة. يبدو أن الاعتقالات تشير إلى أن إسرائيل كانت تسعى للتأثير على نتيجة الانتخابات وإرسال رسالة مفادها أنها لن تسمح لمرشحين مرتبطين بحركة حماس بتولي مناصبهم.

تحليل بعثة الخبراء

مقدمة

قام مركز كارتر بتقييم انتخابات المجالس المحلية الفلسطينية تجاه المعايير الدولية والإقليمية المعترف بها، والقوانين والأنظمة الوطنية، بما في ذلك القانون الأساسي الفلسطيني والإطار القانوني للانتخابات. والتقى أعضاء فريق الخبراء أثناء عمله بمجموعة واسعة من المحاورين السياسيين والحكوميين والانتخابيين ومن المجتمع المدني لتقييم المكونات الرئيسية للدورة الانتخابية للمرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية، بما في ذلك الإطار القانوني للانتخابات، وإدارة الانتخابات، والحملات والمشاركة السياسية، ودور وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات، وحل النزاعات الانتخابية. وفيما يلي النتائج الرئيسية للبعثة؛ يقدم كل قسم المعايير الدولية والإقليمية المعمول بها لكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية التي تم تقييمها، وتحليل البعثة، وملخص للنتائج والتوصيات الرئيسية عند الاقتضاء لمواءمة العملية مع الالتزامات الفلسطينية بانتخابات ديمقراطية.

الإطار القانوني

إن الإطار القانوني السليم ضروري للإدارة الفعالة لانتخابات ديمقراطية حقيقية. يتضمن الإطار القانوني القواعد الواردة في القوانين البلد المحلية والتي تنظم كيفية تطور جميع جوانب العملية الانتخابية. ويجب أن يكون الإطار القانوني متسقًا مع التزامات حقوق الإنسان المحلية والدولية[6].

ويتشمل الإطار القانوني لانتخابات الهيئات المحلية على القانون الأساسي، واتفاقيات أوسلو التي حددت الإطار العام للانتخابات، وهيكلية لجنة الانتخابات المركزية، والقانون رقم 10 لسنة 2005 بشأن انتخابات المجالس المحلية وتعديلاته، والقانون رقم 9 لعام 2005 بشأن الانتخابات العامة والالتزامات الدولية والإقليمية المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وتشمل هذه الالتزامات الأخيرة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية الحقوق السياسية

[6] الاعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 21؛ الاتفاقية العربية لحقوق الانسان/ المادة 33؛ القانون الاساسي، المادة 26.3

للمرأة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان الحريات الإعلامية في العالم العربي. ويشتمل الإطار القانوني أيضاً على قواعد وأنظمة وتعليمات لجنة الانتخابات المركزية ومدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية والمراقبين الدوليين والمحليين.

النظام الانتخابي والحصص (الكوتا)

وفقًا لقانون الانتخابات، تتكون المجالس المحلية من 9 إلى 15 عضوًا يتم انتخابهم بنظام القائمة المغلقة للتمثيل النسبي[7]. ولا تسمح القوائم المغلقة للناخبين باختيار مرشحيهم المفضلين ويجب احترام ترتيب المرشحين على القائمة كما حدده الحزب أو المرشحين المستقلين. تم تقديم مقترحات للتحول إلى نظام القائمة المفتوحة حيث يمكن للناخبين اختيار مرشحين معينين بغض النظر عن ترتيبهم في القائمة، على الرغم أن هذا النظام من شأنه تعقيد إعداد بطاقات الاقتراع.

ويمكن فقط للقوائم التي تحصل على 8٪ أو أكثر من الأصوات الصحيحة في دائرة انتخابية أن تدخل في عملية تخصيص المقاعد وفقًا لصيغة سانت لوجي Sainte–Laguë. إن نسبة حسم مرتفعة كهذه تحرم عددا معينا من القوائم من الحصول على مقاعد في المجالس المحلية. توصي الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بنسبة حسم لا يزيد عن 3٪ للانتخابات البرلمانية، على الرغم من أن نسبة الحسم للمجالس المحلية يمكن أن تكون أعلى إلى حد ما[8].

يحدد قانون الانتخابات المحلية حصة لتمثيل المرأة. وخلافًا لقانون الانتخابات التشريعية، الذي يحدد فقط وضع المرأة في قوائم المرشحين، يشترط قانون الانتخابات المحلية أيضًا تخصيص حد أدنى من المقاعد للنساء؛[9] ففي المجالس التي تضم 13 مقعدًا أو أقل، يجب حجز مقعدين على الأقل للنساء؛ وفي المجالس التي تضم أكثر من 13 مقعدًا، يجب حجز ثلاثة مقاعد على الأقل للنساء. كما يتطلب قانون الانتخابات المحلية إدراج امرأة على الأقل ضمن الاسماء الخمسة الاولى على القوائم وامرأة ثانية ضمن الاسماء الخمسة الثانية، وبالنسبة

[7] المادة 52 من قانون 10 لسنة 2005 بشأن انتخابات مجلس الهيئات المحلية الفلسطيني
[8] قرار مجلس أوروبا 1547 (2007) ، الفقرة. 58
[9] المادة 5 من قانون الانتخابات بمرسوم لسنة 2007 (قانون رقم 1 بشأن الانتخابات التشريعية الفلسطينية)

للمجالس المكونة من 15 عضوًا، يجب أيضًا إدراج امرأة ثالثة في الاسماء الخمسة الثالثة على القائمة.[10] وإذا لم يتم انتخاب الحد الأدنى من النساء لشغل هذه المناصب، فإن لجنة الانتخابات المركزية تطبق صيغة لضمان تمثيلهن، على الرغم من أن المرشحين الذكور قد يكونون قد احتلوا مكانة أعلى في القوائم.

تم تعديل قانون انتخابات المجالس المحلية عام 2005 لينص على التمثيل المسيحي. إذ تنص المادة 71.2 على ما يلي: "يصدر الرئيس قرارًا بتخصيص عدد المقاعد للمسيحيين في بعض دوائر الهيئات المحلية". وفي أيلول/سبتمبر 2021، أصدر الرئيس عباس مرسوما بتخصيص 68 مقعدًا للمسيحيين في تسع بلديات، ويقضي بأن يكون رؤساء هذه البلديات من المسيحيين.

ووفقًا للقانون، لا يتم انتخاب رؤساء البلديات بشكل مباشر من قبل الناخبين ولكن يتم اختيارهم من قبل أعضاء المجلس المنتخب حديثًا في أول اجتماع رسمي للمجلس المحلي يلي الانتخابات. اقترح العديد ممن تم الحديث معهم من المجتمع المدني أنه ينبغي تعديل القانون للسماح بالانتخاب المباشر لرئيس البلدية من قبل الناخبين كجزء من عملية انتخابات المجالس المحلية.

محكمة الانتخابات

أصدر عباس، بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2021، مرسوما بقانون بشأن تعديل قانون انتخابات المجالس المحلية وأنشأ محكمة انتخابات للانتخابات البلدية مؤلفة من قضاة وافق عليهم مجلس القضاء الأعلى. حلت هذه المحكمة محل محاكم البداية التي كانت مسؤولة عن معالجة الشكاوى والنزاعات الانتخابية أثناء انتخابات المجالس المحلية لعام 2017. واشتكت حماس من تشكيل محكمة الانتخابات المحلية دون تشاور معها واعترضت على عدد من القضاة الذين وردت أسماؤهم. وسبق أن اتفقت حماس وفتح على تشكيل محكمة انتخابية مماثلة للانتخابات التشريعية المؤجلة في أيار/مايو 2021.

في النهاية لم يتم تبني التغييرات الأخرى المقترحة على قانون انتخابات المجالس المحلية. وكان من بين المقترحات تخفيض سن الترشح من 25 إلى 21 عامًا. في لقاءات مع فريق مركز كارتر، اقترحت بعض

[10] المادة 17 من القانون رقم 10 لسنة 2005

مجموعات المجتمع المدني الشبابية تخفيض سن الترشح اسوة بسن الاقتراع إلى 18، وتخفيض رسوم تسجيل القائمة الانتخابية، والتي تبلغ حاليًا 500 دينار أردني (حوالي 700 دولار أمريكي) كون هذا المبلغ قد يحول دون ترشح مرشحين محددين، وخاصة الشباب، ويعتبر غير متناسب في القرى الصغيرة حيث يمثل المبلغ المطلوب دفعه عبئاً على المرشحين.

تسلسل الانتخابات

تنص المادة 4.1 من قانون انتخابات المجالس المحلية على ما يلي: "تجرى الانتخابات المحلية في جميع المجالس المحلية في نفس اليوم، مرة كل أربع سنوات بقرار من مجلس الوزراء". يسمح القسم الثاني من نفس المادة بإجراء الانتخابات على عدة مراحل إذا لم يكن من الممكن إجراؤها في نفس اليوم.

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في 6 أيلول/سبتمبر 2021 القرار رقم 123/18 بشأن تحديد موعد المرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في 11 كانون الأول 2021. وفي أعقاب مطالبات من المجتمع المدني وفاعلين آخرين، مضى مجلس الوزراء قُدماً لتحديد موعد للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في 27 أيلول 2021، وذلك بإصدار القرار رقم 126/18 وتحديد يوم الاقتراع في 26 آذار 2022.

القوائم بالتزكية

في عام 2011، أصدر مجلس الوزراء لوائح إضافية لانتخابات المجالس المحلية. إذ تنص المادة 3 على أنه في حالة انتهاء فترة ترشيح القوائم الانتخابية في هيئة محلية معينة، وكانت هناك قائمة واحدة فقط قد استوفت شروط الترشيح المحددة في القانون، فستفوز هذه القائمة بالتزكية، ولن تجرى الانتخابات في هذه الهيئة.

تشير ما تسمى بـ "قائمة التزكية" إلى أن القائمة ناتجة عن إجماع سياسي. في حين أن هناك بعض الحالات الفعلية التي تم فيها الاتفاق على تشكيل تلك القوائم المنفردة، وهناك أيضًا حالات قد يكون فيها المرشحون المحتملون قد تعرضوا للضغط للانسحاب من المنافسة ومُنعوا من تسجيل قائمة. اقترحت عدة منظمات

فلسطينية، وأيدها مركز كارتر، أنه في الحالات التي يتم فيها تقديم قائمة واحدة فقط، يجب على المواطنين التصويت للمصادقة على القائمة، بالحد الأدنى من المشاركة المطلوبة لضمان حصول القائمة على الدعم السياسي.

خلال المرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية، أُجريت الانتخابات في 154 هيئة محلية، بينما تم تسجيل قائمة واحدة في 162 هيئة محلية، وتم إعلان فوز هذه القوائم بالتزكية. ولم تجري الانتخابات في 60 هيئة محلية بسبب إما عدم تسجيل أي قائمة فيها (50 هيئة) أو لم تكن القائمة المسجلة مكتملة (10 هيئات). وفي المرحلة الثانية، تمت الدعوة الى الانتخابات في 66 هيئة محلية. وطلبت وزارة الحكم المحلي من لجنة الانتخابات المركزية إجراء الانتخابات في 61 هيئة والتي لم تتم فيها الانتخابات في المرحلة الاولى. تمت إضافة هذه الهيئات، بما فيها 25 هيئة محلية في غزة، للمرحلة الثانية ليصبح العدد الاجمالي 127 هيئة. وفي نهاية المطاف جرت الانتخابات التنافسية التي تعدد فيها القوائم في 50 هيئة محلية في الضفة الغربية. تم لاحقاً إلغاء الانتخابات في 25 هيئة في غزة وفي 29 هيئة اخرى لم يتم تسجيل اي قائمة فيها. وفي الهيئات الـ 23 المتبقية فازت القائمة الوحيدة المسجلة في كل منها بالتزكية ليصبح العدد الاجمالي للقوائم الفائزة بالتزكية 185.

متطلبات الترشح

ينص قانون انتخابات المجالس المحلية على أن "ترفض لجنة الانتخابات المركزية" طلب تسجيل أي قائمة انتخابية ما لم تقدم تلك القائمة شهادة براءة ذمة لكل مرشح يظهر اسمه فيها تفيد بأنه قد دفع جميع الرسوم والضرائب المستحقة عليه للمجلس المحلي.[11]" ولكن، نظرًا لأن المجلس المحلي القائم يقرر ما إذا كان سيصدر الشهادة، فإن هذا المطلب عرضة للتلاعب السياسي. ووفقًا لمسؤولي لجنة الانتخابات المركزية، دفع هذا الأمر لجنة الانتخابات المركزية إلى التدخل بشكل أكثر قوة خلال المرحلة الثانية في الحالات إذا رفضت الهيئات المحلية إصدار براءات ذمة مالية للمرشحين. بالنسبة لهذه الانتخابات، تدخلت لجنة الانتخابات المركزية في حوالي 30 حالة كان إصدار الشهادات فيها إشكاليًا وتم حل المشكلة من خلال وزارة الحكم المحلي[12]. أوصى

[11] المادة 20 (هـ) من قانون الانتخابات المحلية لعام 2005

[12] في إحدى الحالات، حُرم مرشح من محافظة سلفيت من الشهادة المطلوبة بسبب مخالفات بناء. وحصل على حكم من المحكمة يسمح له بالحصول على الشهادة، ولكن بعد فوات الأوان وانتهاء فترة الترشيح.

العديد من الفاعلين الذين تم الحديث معهم لبعثة خبراء مركز كارتر بتغيير هذه الآلية وأن تقوم وزارة الحكم المحلي بتنظيم إصدار الشهادات في جميع أنحاء فلسطين بدلاً من السماح للمجالس المحلية باتخاذ قرارات تعسفية.

متطلبات تمويل الحملات الانتخابية ونفقاتها

تنص المادة 32 من القانون على أن "على كل قائمة شاركت في الانتخابات أن تقدم خلال شهر من تاريخ إعلان النتائج النهائية بياناً مالياً مفصلاً يوضح تكاليف الحملة الانتخابية ومصادر تمويلها وطرق إنفاق أموالها." لكن القانون يصمت عندما يتعلق الأمر بسقف الإنفاق على الحملة. إذ تنص المعايير الدولية على قيود معقولة على نفقات الحملة "عندما يكون ذلك ضروريًا لضمان عدم تقويض الاختيار الحر للناخبين أو تشويه العملية الديمقراطية بسبب الإنفاق غير المتكافيء نيابة عن أي مرشح أو حزب[13]".

خاتمة

يمكن أن يوفر القانون الأساسي الفلسطيني، والإطار الانتخابي القانوني، والأنظمة الأرضية الأساسية لإجراء انتخابات ديمقراطية؛ ولكن الهياكل السياسية الحالية تفتقر إلى الضوابط والتوازنات الأساسية بين السلطتين التنفيذية والقضائية، مما قد يعرض العملية للتلاعب. بالإضافة إلى ذلك، هناك أحكام محددة في قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 يمكن تحسينها لتسهيل الوصول إلى هيئات بلدية شاملة وتمثيلية. وتشمل هذه التوصيات تخفيض سن الترشح لعضوية المجلس المحلي لاتاحة بفرص أكبر لتمثيل الشباب؛ فرض سقوف على المبالغ المالية التي يمكن أن تنفقها القائمة على حملة ما، والتأكد من امتثال المرشحين لمتطلبات إعداد تقارير تمويل الحملة؛ طلب القيام بعملية استفتاء للتحقق من صحة الانتخابات في الحالات التي يتم فيها تقديم قائمة واحدة فقط إلى لجنة الانتخابات المركزية؛ تشكيل محكمة انتخابية للانتخابات البلدية تعترف بها وتقبلها جميع الفصائل في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ تخفيض نسبة الحسم للحصول على مقاعد في المجلس المحلي من 8 إلى 5 % وانتخاب رئيس البلدية مباشرة، بدلاً من اختياره من قبل المجلس المحلي.

[13] الفقرة 19 من التعليق العام رقم 25 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لعام 1996 على المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الإدارة الانتخابية

تتطلب المعايير الدولية تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات تكون مسؤولة عن إدارة الانتخابات[14]. إن وجود سلطة انتخابية مستقلة ومحايدة تعمل بشفافية ومهنية معترف بها دوليًا كوسيلة فعالة لضمان امكانية مشاركة المواطنين في انتخابات ديمقراطية حقيقية والوفاء بالالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية.
وتقول لجنة الانتخابات المركزية، أنها تستخدم قانون الانتخابات الفلسطيني والمعايير الدولية كأساس للأنظمة الداخلية التي تنظم عملها. تهدف مهمة ورؤية لجنة الانتخابات المركزية إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال إجراء انتخابات دورية وحرة ونزيهة والعمل كهيئة مستقلة ودائمة لإجراء الانتخابات على جميع المستويات[15].

ومنذ تشكيلها عام 2002 كهيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، أدارت لجنة الانتخابات المركزية الانتخابات الرئاسية لعام 2005، وانتخابات المجلس التشريعي لعام 2006، والانتخابات البلدية في الأعوام 2012 و 2017 و 2021 (المرحلتين)[16]. وفي كل هذه الأحداث الانتخابية، أثبتت لجنة الانتخابات المركزية استقلاليتها ومهنيتها ونزاهتها وكفاءتها. ووفقًا لاستطلاع الرأي الأخير الذي نفذه معهد العالم العربي للبحث والتطوير (أوراد)، يرى 95٪ من الفلسطينيين أن أداء لجنة الانتخابات المركزية إيجابي و 93٪ يعتقدون أن العملية الانتخابية اتسمت بالشفافية والنزاهة[17].

لجنة الانتخابات المركزية مسؤولة عن تنظيم جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك إجراء التسجيل الدوري للناخبين، ومراجعة ترشيحات المرشحين والقوائم المرشحة، وتصميم وطباعة بطاقات الاقتراع، وإصدار ونشر الأنظمة المتعلقة بعمليات يوم الاقتراع، وتدريب موظفي الاقتراع ومسؤولي الانتخابات، وتطبيق إجراءات

[14] الأمم المتحدة (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية): التعليق العام رقم 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحقوق التصويت والحق في المساواة في الوصول إلى الخدمة العامة (المادة 25) ، الفقرة. 20.
[15] https://www.elections.ps/tabid/1116/language/en-US/Default.aspx
[16] تمت إدارة انتخابات عام 1996 من قبل لجنة الانتخابات المركزية التي هيمن عليها قادة فتح، وكان محمود عباس رئيساً لها، ومحمد اشتية، رئيس الوزراء الحالي، سكرتيراً تنفيذياً للجنة.
[17] أوراد ، بيان صحفي، نتائج استطلاع الرأي حول نتائج الانتخابات المحلية الفلسطينية، 28 آذار 2022

يوم الاقتراع، بما في ذلك العد والفرز وإعلان النتائج. بالنظر إلى الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تقييد أنشطة لجنة الانتخابات المركزية في غزة.

في 7 فبراير 2021، وقعت لجنة الانتخابات المركزية مذكرة تفاهم مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، يلتزم بموجبها الطرفان بالتعاون المتبادل من أجل خلق بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتمكين وتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم الدستورية في الترشح والتصويت. ووفقًا لمذكرة التفاهم، يمكن للمواطنين تقديم شكاواهم المتعلقة بالحريات الانتخابية إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي تعالج الشكاوى مع السلطات المختصة بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية.

حضور لجنة الانتخابات المركزية عبر الإنترنت

تمت إدارة اتصالات لجنة الانتخابات المركزية عبر الإنترنت بشكل فعال خلال الانتخابات البلدية، حيث نشرت بانتظام مواد توعية ناخبين عالية الاحتراف، مما أدى إلى ضمان نسبة مشاهدة كبيرة[18]. استفادت لجنة الانتخابات المركزية من قاعدة متابعين رائعة، حيث يشكل المتابعون البالغ عددهم 145 ألف على الفيسبوك ما يقرب من 5 % من جميع الحسابات في فلسطين. كما سعت لجنة الانتخابات المركزية بنشاط إلى زيادة متابعيها في الفترة التي سبقت التصويت[19]. إن الوصول الكبير الى لجنة الانتخابات المركزية يضمن أنها في وضع جيد لتسخير شبكتها لتثقيف الناخبين ومكافحة المعلومات المضللة وتقديم رسائل طمأنة في الانتخابات المستقبلية.

استخدمت لجنة الانتخابات المركزية الإعلانات المدفوعة عبر الإنترنت لزيادة انتشار المعلومات المستندة إلى الحقائق حول الانتخابات. وقد أطلقت لجنة الانتخابات المركزية، في الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني و 26 آذار 2022، 20 إعلانًا على فيسبوك حصدت أكثر من 3.2 مليون مشاهدة في فلسطين. وقدمت هذه الحملة رؤية محسّنة لاستراتيجية مكافحة التضليل المصممة جيدًا. كما كانت الانتخابات عملية تعلُّمية للجنة الانتخابات المركزية حيث طبقت رؤى الاتصالات الاستراتيجية الرقمية المستقاة من المرحلة الأولى على عملياتها في

[18] جمعت مقاطع فيديو لجنة الانتخابات المركزية 674,500 مشاهدة من 09/26 / 21 إلى 22/03/28.

[19] زادت لجنة الانتخابات المركزية من متابعيها على فيسبوك بنسبة 5.41٪ في الأشهر الستة السابقة للجولة الثانية من الانتخابات البلدية. المصدر: Crowdtangle.

المرحلة الثانية ومن خلال جميع الحسابات التي تم الوصول اليها بشكل أكثر فعالية عبر الإنترنت خلال الانتخابات البلدية مقارنة بالانتخابات التشريعية المؤجلة.

وبالتالي، فإن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بحثوا عن معلومات حول الانتخابات من خلال موقع لجنة الانتخابات المركزية بشكل متزايد. وذكرت لجنة الانتخابات المركزية أن موقعها الإلكتروني تلقى أكثر من مليون زيارة في المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية في يوم 26 آذار. وهذا يعكس الثقة الشعبية في المؤسسة.

ارتفعت عمليات بحث الفلسطينيين عن "لجنة الانتخابات المركزية" خلال الشهر الذي سبق التصويت حيث سعى الفلسطينيون للحصول على مصدر رسمي للمعلومات القائمة على الحقائق. المصدر: جوجل ترينذز

توفر البيانات الخاصة بعمليات بحث الفلسطينيين نظرة ثاقبة مهمة حول اتصالات لجنة الانتخابات المركزية التي ستكون ذات قيمة للمنافسات الانتخابية المستقبلية. كما كان هناك زيادة بمقدار عشرة أضعاف في عمليات البحث الفلسطينية عن لجنة الانتخابات المركزية في الفترة الواقة بين 21–26 آذار. فالزيادة الطفيفة التي بدأت قبل يوم الانتخابات تستبعد احتمال أن يكون الدافع وراء هذه الزيادة هو فقط البحث عن النتائج الرسمية، ولكن هذا يدل على أن استثمار لجنة الانتخابات المركزية في مقاطع فيديو توعية الناخبين جيدة الصنع ومشاركة محتوى مدفوع الرسوم عبر الإنترنت قد حقق تلك الزيادة في وقت الانتخابات عندما سعى المستخدمون بنشاط للحصول على معلومات من لجنة الانتخابات المركزية. كانت لجنة الانتخابات المركزية في وضع قوي يمكنها

من الوصول إلى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بمعلومات مضادة للمعلومات المضللة أو رسائل طمأنة عبر الإنترنت إذا كان ذلك مطلوبًا.

اختارت لجنة الانتخابات المركزية تخصيص معظم ميزانيتها الإعلانية لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائلها على أكثر المنصات استخدامًا، فيسبوك. في حين أن هذا ساعد في استهداف المستخدمين على تلك المنصة، الا أن هذه الاستراتيجية أعاقت قدرتها على الوصول إلى منصات ذات قواعد مستخدمين مختلفة. على سبيل المثال، لدى لجنة الانتخابات المركزية 2,100 متابع فقط على انستجرام ولم تعرض أي إعلانات على تلك المنصة في الفترة التي سبقت التصويت[20]. إن اتباع نهج أوسع للتواصل مع وسائل التواصل الاجتماعي سيساعد لجنة الانتخابات المركزية على بناء قدراتها حول توعية الناخبين، ومكافحة المعلومات المضللة، وارسال رسائل طمأنة التي تصل بشكل أفضل إلى مجمل مستخدمي الإنترنت في فلسطين والذين يزيد عددهم عن 3.4 مليون مستخدماً[21].

خاتمة

على الرغم من البيئة السياسية المشحونة للغاية، قامت لجنة الانتخابات المركزية بإدارة تسجيل الناخبين التكميلي ومرحلتيْ انتخابات المجالس المحلية بطريقة مهنية ومستقلة وشفافة وفقًا لصلاحياتها والمعايير والالتزامات الوطنية والدولية. إن استخدام لجنة الانتخابات المركزية وسائل عبر الإنترنت لنقل توعية الناخبين المتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية والوتيرة الكبيرة للتحسين في هذا الصدد يبشر بالخير للسباقات الانتخابية المستقبلية. وبالنظر إلى دورها الهام، يجب على السلطة الفلسطينية الاستمرار في دعم عمل لجنة الانتخابات المركزية، ماديًا ومعنويًا، كمؤسسة محايدة وغير منحازة مكلَّفة بالإشراف على العمليات الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يجب على السلطات الحاكمة في قطاع غزة أيضاً توفير الفرص للجنة الانتخابات المركزية لتنفيذ أنشطة منتظمة هناك، بما في ذلك ممارسات تسجيل الناخبين الدورية، وتدريب موظفي لجنة الانتخابات

[20] هذا ملحوظ بشكل خاص لأنه على الرغم من استخدامه الأقل مقارنة بالفيسبوك، تشير الدلائل إلى أن انستجرام كان ناقلًا مهمًا للأضرار عبر الإنترنت خلال الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية قبل تأجيلها من قبل الرئيس محمود عباس. وثقت مجموعة الحقوق الرقمية `` حملة " 500 انتهاك للحقوق الرقمية للفلسطينيين بين 6 أيار و 19 أيار ، منها 250 على إنستغرام. وكان هذا أعلى بكثير من الرقم الموثق على الفيسبوك.

[21] مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2019

المركزية، وتوعية الناخبين والتعليم المدني، لضمان إجراء انتخابات بلدية وعامة بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي. وقد تحدث الانتخابات المحلية والتشريعية أيضًا في غزة على وجه السرعة.

الحملة الانتخابية والمشاركة السياسية

يُعَد الحفاظ على بيئة حملة منفتحة وشفافة والمعاملة العادلة لجميع الأحزاب والمرشحين أمرًا بالغ الأهمية لضمان نزاهة عملية الانتخابات الديمقراطية وتلبية المعايير الدولية المتعلقة بالتعبير الكامل للفرد عن الحقوق السياسية والانتخابية الأساسية[22].

مشاركة الأحزاب السياسية

تم تسجيل نسبة كبيرة من القوائم الانتخابية المتنافسة في المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية على أنها قوائم مستقلة. وبلغت نسبة المرشحين المستقلين من بين الذين تم انتخابهم لشغل مناصب في الهيئات المحلية 65 %، مما دفع المراقبين غير الرسميين إلى افتراض فوز المرشحين المستقلين في الانتخابات. ولكن، فإن هذه الأرقام تكذب تنافسًا أكبر بكثير بين الأحزاب وداخلها في الانتخابات، حيث كان العديد من المرشحين المستقلين إما منتمين الى الحزبين السياسيين الفلسطينيين الرئيسيين أو مدعومين من قبلهما.

وقد شارك في الانتخابات مرشحين مدعومين من فتح وحماس أو منتمين لهما، وكذلك، في حالات محدودة، أحزاب يسارية صغيرة، كمرشحين مستقلين. على الرغم من أن حماس منعت إجراء أي انتخابات في قطاع غزة، إلا أنها دعمت وشجعت بشكل غير مباشر منتسبيها ومؤيديها للمشاركة في انتخابات الضفة الغربية والتنافس ضمن قوائم مستقلة ضد فتح. وبالمثل، قدمت فتح وأحزاب يسارية أخرى قوائم رسمية للتنافس في بلديات معينة. ولأن فتح تفتقر إلى سلطة مركزية داخل الحركة لحل الخلافات الداخلية المتعلقة بتسجيل المرشحين ولم يتم إجراء الانتخابات التمهيدية داخل الحركة، فقد نظم المسؤولون والناشطون أيضًا ما يسمى بالقوائم المستقلة والتي تنافست أحيانًا مع قوائم فتح الرسمية.

[22] الأمم المتحدة (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية): التعليق العام رقم 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحقوق التصويت والحق في المساواة في الوصول إلى الخدمة العامة (المادة 25)، الفقرة. 15.

في مدن الضفة الغربية الثلاث، الخليل ونابلس وأريحا، فاز مسؤولو فتح المشاركون بشكل مستقل بأغلبية المقاعد، كما فعلوا في مدن أخرى. وعلى الرغم من أن الجهات التي تم الحديث معها أبلغت فريق بعثة الخبراء التابع لمركز كارتر أن بعض القوى الأمنية التابعة لفتح سعت لثني أفراد معينين عن المشاركة كمرشحين، إلا أن الحركة لم تتخذ إجراءات صارمة ضد أعضائها الذين تنافسوا كمستقلين في هذه المرحلة من الانتخابات.
بشكل عام، ينظر المرشحون الى انتخابات الهيئات المحلية على أنها في المقام الأول تقديم خدمات على المستوى المحلي. وبالتالي، ركزت غالبية الحملات الانتخابية السياسية على أمور مثل من سيكون الأفضل لتحمل مسؤولية توفير المياه والكهرباء والبنية التحتية والنظافة، بدلاً من الانتماء السياسي أو التوجه الحزبي الأيديولوجي. ولكن، سعت عدة قوائم أيضًا إلى تسليط الضوء على قضايا سياسية أوسع، بما في ذلك ادعاءات القمع المتزايد والفساد في الضفة الغربية، وكانت غالبًا مع إشارة محددة إلى قضية نزار بنات.

كان هناك عامل عائلي / عشائري حاضراً أيضًا في هذه الانتخابات حيث تضمنت القوائم ممثلين عن العائلات الرائدة في مواقع محددة. وتنافست تلك القوائم مع قوائم أخرى أو فازت في الانتخابات بالتزكية خلال المرحلة الأولى من الانتخابات. وكانت لفتح اليد العليا في إقناع العائلات بترشيح ممثليها، وشجعت السيطرة العشائرية والعائلية على اختيار المرشحين.

وتمثلت إحدى القضايا التي أثيرت في هذه الانتخابات بإصرار بعض العائلات على أن يأتي رئيس البلدية من إحدى العائلات التاريخية للمدينة بدلاً من مرشح ربما عاش في المدينة بعض الوقت، أو حتى لعقود من الزمن. حدثت هذه الخلافات في مدن رام الله والبيرة وأريحا، مما أدى في بعض الأحيان إلى مواجهة حادة بين المتنافسين.

مشاركة المرأة

نتج عن الانتخابات زيادة في نسبة تمثيل المرأة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحصص المنصوص عليها في قانون الانتخابات والتي تتطلب تخصيص مقعدين على الأقل للمرأة في المجالس المكونة من 13 مقعدًا أو أقل وثلاث مقاعد في المجالس الأكبر حجماً. وفي حالات قليلة، ضمت قوائم المرشحين نساء أكثر من العدد المحدد في

القانون. بالنسبة للمرحلة الثانية، كان من نسبته 27 % من المرشحين من النساء. وتم فقط ترؤس النساء لثمان قوائم مسجلة من أصل 234 قائمة؛ حيث وضعت أغلبية القوائم النساء في المرتبة الخامسة، وهو الحد الأدنى من الترشيح الذي يتطلبه القانون. وبالنظر إلى ترتيبها في القائمة، فإن احتمالية اختيار امرأة لمنصب رئيس بلدية منخفض. إلا أن السيدة ديانا صايج في بير زيت، التي احتلت المرتبة الثالثة في قائمة مستقلة، انتُخبت رئيسة بلدية في أول اجتماع لمجلسها المحلي.

وبينما تمثل النساء 49 % من السكان، فقد استحوذن على 18 % فقط من المقاعد المتنافس عليها في الجولة الثانية من الانتخابات. ولا تقتصر العوامل التي تعيق تمثيل المرأة على اختيار الأحزاب السياسية للمرشحين. كانت النساء في الضفة الغربية أكثر عرضة لمواجهة الحواجز الاجتماعية والجنسانية في الحملة وكان احتمال نجاحهن أقل في السباقات التنافسية. وبحسب لجنة الانتخابات المركزية، فازت المرشحات بنسبة 21 % من المقاعد بالتزكية و 18 % من المقاعد بالتصويت[23]. وتقترح المعايير الدولية أن أي حصص يجب أن لا تقل عن 33 %، ويفضل أن تكون 50 % لضمان التمثيل المتساوي للمرأة.[24]

الحملات الانتخابية

خلال فترة الحملة الانتخابية الرسمية التي استمرت أسبوعين للمرحلة الثانية من الانتخابات، سعى مرشحو المجالس البلدية إلى الحصول على دعم الناخبين من خلال الملصقات والنشرات والمناظرات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي. وكان حجم الحملة يعتمد إلى حد كبير على الموارد المتاحة للمرشحين أنفسهم، حيث تم جمع معظم التمويل من قبل المرشحين وعائلاتهم. وعلى عكس ما جرت العادة خلال الجولة الأولى من الانتخابات البلدية، قامت الأحزاب السياسية، بما في ذلك القوائم المدعومة من حركة حماس، بعرض صور النساء على لافتات وملصقات الحملات.

[23] https://www.elections.ps/tabid/1215/language/ar-PS/Default.aspx?fbclid=IwAR39xcd7VIW1pv2r_Bv9FA3QVDM3aBovHlTijaXkBlfNsWBvmavlsCMh1uY

[24] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، المادة 7 ب

كانت إحدى الطرق الفعالة للمرشحين للوصول إلى الناخبين هي المشاركة في المناظرات العامة التي عقدت في مدن الضفة الغربية الكبرى، والتي بثتها شبكة وطن. فقد تمت دعوة رؤساء القوائم الانتخابية للإجابة على سلسلة من الأسئلة المتعلقة ببرامجهم أمام جمهور من 300 شخص أو أكثر.

تم تقديم عدد قليل من الشكاوى الرسمية خلال الحملة. ولكن الأحكام القانونية المقيدة لحرية التعبير والتجمع، وتأثير مقتل الناشط نزار بنات على يد قوات الأمن الفلسطينية (بالإضافة إلى قمع المتظاهرين المطالبين بالتحقيق والمساءلة)، واعتقال عدة مرشحين من قبل السلطات الإسرائيلية، والمخاوف التي سببتها البيئة السياسية القمعية أعاقت جميعها التعبير الكامل عن حقوق المواطنين وألقت أثراً مخيفاً على حرية التعبير والتجمع والحركة خلال فترة الحملة الانتخابية.

وبالرغم من الأحكام القانونية المقيدة لحرية التعبير عبر الإنترنت، فقد شهد مجال الإنترنت حملة نشطة. إذ أفاد من تم الحديث معهم انه كان هناك تداولاً أقل للمعلومات المضللة واللغة التحريضية مقارنة بالسياق السياسي الأكثر استقطابًا للانتخابات التشريعية المؤجلة لعام 2021. واستفاد مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الفلسطينيون من التحقق الفعال الذي يقوده المجتمع المدني خلال الانتخابات البلدية، على الرغم من أن ذلك كان محدودًا بسبب عدم كفاية التعاون بين مدققي الحقائق والشبكات الاجتماعية.

القيود على المنافسة

طغت البيئة القمعية لحقوق الإنسان على الحملة الشاملة التي أذكتها تصرفات قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية.

ففي آذار 2021، اعتقل الجيش الإسرائيلي إسلام الطويل، رئيس القائمة المدعومة من حماس في مدينة البيرة. وأصدرت لجنة الانتخابات المركزية بيانا انتقدت فيه الاعتقال ووصفته بأنه "تدخل سافر في الشؤون الداخلية الفلسطينية" ودعت إلى الإفراج الفوري عن جميع المرشحين المعتقلين. كما اعتقلت إسرائيل مرشحين فائزين في الخليل ودورا بعد الانتخابات. على الرغم من الاعتقالات التي قامت بها إسرائيل، فاز المرشحون في القوائم المتأثرة بأغلبية المقاعد في هذه الدوائر الانتخابية.

بالإضافة إلى الاعتقالات والمضايقات الإسرائيلية، لعبت الأجهزة الأمنية الفلسطينية دورًا في ترهيب بعض المرشحين. فقد أبلغ بعض المرشحين مركز كارتر إن مسؤولي الأمن وفتح في السلطة الفلسطينية هددوا بفصلهم أو فصل أقاربهم من وظائفهم. وكانت التهديدات والضغوط إما عن طريق المكالمات الهاتفية أو من خلال استدعاء المرشحين إلى المقرات الأمنية. وفي حالات أخرى، ضغط ممثلو الأمن على العائلات للضغط على الأقارب لسحب ترشيحاتهم.

وبالرغم من التقارير حول المضايقات، لم تتلق لجنة الانتخابات المركزية أو الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أي شكاوى مكتوبة بشأن المضايقة أو الترهيب من أي قائمة أو مرشح. وقال ممثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للمركز إن الأفراد الذين اتصلوا بمكاتبهم بشأن التهديدات أو الانتهاكات ادعوا أنهم يخشون تقديم شكاوى مكتوبة خوفاً من العواقب السلبية والمضايقات من قبل أمن السلطة الفلسطينية.

خاتمة

بينما تمكنت القوائم والمرشحون من تنظيم الحملات والتواصل مع الناخبين المحتملين، ألقت البيئة العامة لحقوق الإنسان بظلالها على عملية انتخابية جيدة الإدارة من الناحية الفنية. ومن بين القضايا الأخرى، أفاد المرشحون تعرضهم للمضايقة والترهيب من قبل قوات الأمن مما أعاق قدرتهم على الترشح. وبالنسبة للانتخابات المستقبلية، يجب تحسين البيئة السياسية لضمان احترام حق الفرد في الترشح، والتمتع بأمنه الشخصي وحريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وبغض النظر عن موعد الانتخابات المقبلة، يجب على السلطة الفلسطينية ضمان سماح بيئة حقوق الإنسان للمواطنين بحرية اختيار قادتهم دون مضايقات أو ترهيب.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات

تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الانترنت يجب ان تحظى بالحماية الكاملة أيضاً على الانترنت [25]. من الضروري تطبيق معايير حقوق الإنسان عبر الإنترنت لضمان ممارسة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حقوقهم الأساسية ، مثل حرية التعبير والفكر والتجمع والحق

[25] ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 167/68 على أن جميع الحقوق المكفولة خارج الإنترنت ، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والخصوصية ، تنطبق أيضًا على الإنترنت.

في الخصوصية عبر الإنترنت. يجب على الدول وشركات وسائل التواصل الاجتماعي العملعلى ضمان بيئة مواتية للوفاء بهذه المعايير[26].

الإطار القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين

يتواجد الإطار القانوني الذي يشمل وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين في القانون الأساسي، وقانون الانتخابات، وقانون العقوبات، وقانون الانتخابات المحلية لعام 2005 ، والمرسوم بقانون (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، والمرسوم بقانون (7) لسنة 2020 بشأن حالة الطوارئ. تم تصميم معظم الأحكام ذات الصلة من أجل السياقات خارج الإنترنت، مما يؤدي إلى حالة من الغموض حول قابلية تطبيق التشريع[27]. يعتبر الإطار القانوني الذي يستهدف بشكل صريح وسائل التواصل الاجتماعي أقل موضوعية بشكل كبير من ذلك المتعلق بوسائل الإعلام التقليدية.

على الرغم من ضمان حرية التعبير في القانون الأساسي[28] ، والالتزامات الدولية الملزمة قانونًا[29] ، فإن الأحكام التشريعية الشاملة تحد بشكل غير ملائم من الممارسة القانونية لحرية التعبير على الإنترنت. هذه الأحكام ذات الصلة واسعة وفضفاضة للغاية بحيث يمكن تفسيرها بسهولة لحظر التعبير السياسي[30]. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأحكام غير مناسبة عمليًا لبيئة الإنترنت حيث أن حجم المحتوى سيجعل أي محاولة مستقبلية لتنفيذ هذا الحكم انتقائية بالضرورة ومفتوحة لاتهامات التحيز.

تعيق العديد من أحكام المرسوم بقانون 10 لعام 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية حرية التعبير على الإنترنت. تنص المادة 39 على منح السلطة لمنع المواقع التي تنشر محتوى قد يهدد "النظام العام أو الآداب العامة". وقد تم استغلال هذا لحجب المواقع الإلكترونية، وتعرض لانتقادات من قبل منظمات المجتمع المدني، ويتعارض

[26] الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان ، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير ، البند 3 من جدول الأعمال.
[27] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 167/68.
[28] المادة 19 من دستور فلسطين 2003 مع تعديلات حتى 2005.
[29] المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، تم الانضمام إليه في 2 أبريل / نيسان 2014.
[30] على سبيل المثال ، تحظر المادة 66 من قانون الانتخابات "الإهانة" و "إهانة أي من المرشحين الآخرين" ، وكلاهما ذاتي بدرجة عالية ولا يتناسبان مع المعايير الدولية لحرية التعبير.

تمامًا مع الالتزامات الدولية التي قبلت بها السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، فإن قانون الانتخابات غير ملائم لوسائل التواصل الاجتماعي بسبب الغموض الناجم عن عدم وجود إشارات محددة إلى الفضاء الرقمي[31]. هناك مخاطرة بأن أي تشريع جديد يسعى إلى تنظيم المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي قد يساهم في مضاعفة التحديات الموجودة مسبقًا. قد يعيق انخفاض مستوى الوعي الشعبي والمشرع بشأن آليات هذه القضايا التدقيق ما قبل التشريع، كما أن آليات المساءلة غير الكافية ستعرقل التدقيق اللاحق للتشريع، وستظل المخاطر حول تنفيذ التشريع لخنق وتقييد حرية التعبير عالية[32].

تستخدم الغالبية العظمى من الفلسطينيين الإنترنت[33]. يتركز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين بشكل كبير على الفايسبوك، إلى جانب التويتر والانستغرام واليوتيوب بأعداد كبيرة[34]. تُستخدم أيضًا تطبيقات المراسلة الخاصة على نطاق واسع بما في ذلك الواتساب والتلغرام. لا يزال التحدي المتمثل بالتفعيل الكامل الفعلي للحريات الأساسية على الإنترنت قائماً، ولا سيما الحق في حرية التعبير وخصوصية البيانات والوصول إلى المعلومات، وكل منها يواجه عقبات قانونية وعملية.

تم توظيف الحملات عبر الإنترنت على نطاق واسع، وكانت محلية بطبيعتها وهادئة نسبيًا، لا سيما بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية المؤجلة لعام 2021. تم تداول مقاطع فيديو لبرامج المناظرات المحلية على نطاق واسع. ومع ذلك، كانت معظم القوائم ممولة ذاتيًا، مما حد من قدرتها على إجراء حملة شاملة عبر الإنترنت.

وبالتالي، كانت الحملات عبر الإنترنت تميل إلى تركيز الموارد، بما في ذلك الإعلانات، في الأيام الرئيسية التي تسبق يوم الاقتراع مباشرةً وحتى في يوم الاقتراع نفسه. وقد أدى ذلك إلى تحدي أهمية الصمت الانتخابي في بيئة الإنترنت. في غياب الإنفاذ الفعال، تخلق مثل هذه الأحكام حافزًا ضارًا من خلال زيادة حضور بعض

[31] على سبيل المثال ، من غير الواضح ما إذا كانت الإشارات إلى "الملصقات واللافتات الانتخابية" في قانون الانتخابات تنطبق على المحتوى عبر الإنترنت.

[32] يتم إحراز تقدم في التوعية كشرط مسبق للتشريع لحماية خصوصية البيانات. قدمت منظمة الحقوق الرقمية حملة تدريب على الحقوق الرقمية لأكثر من 6000 فلسطيني ، وفي عام 2021 أطلقت منصة الإبلاغ عن المحتوى الرقمي ، 7 أو ، التي تلقت أكثر من 1000 مشاركة.

[33] تشير أرقام البنك الدولي لعام 2019 إلى أن 71٪ من سكان فلسطين يستخدمون الإنترنت. من المرجح أن يكون رقم 2022 أعلى بكثير ، لا سيما إذا تم تضمين الشتات.

[34] يستخدم فيسبوك من قبل ثلاثة أرباع الذين تزيد أعمارهم عن 13 عامًا في فلسطين وتصل إعلاناته إلى نصف إجمالي عدد السكان ، وفقًا لتقرير DataReportal لعام 2022.

المرشحين عبر الإنترنت بشكل غير متناسب ممن يتجاهلون روح القانون. اقترح العديد من المحاورين أن وسائل التواصل الاجتماعي جعلت أحكامها قديمة عفا عليها الزمن.

خلال الحملة الانتخابية، فشلت الشبكات الاجتماعية في توسيع نطاق الشفافية الكافية للإعلانات التي يتم عرضها على أنظمتها الأساسية، على عكس أحكام قانون الانتخابات وإرشادات مؤسسة موزيلا بشأن أفضل الممارسات في أرشفة الإعلانات[35]. تتوفر تقارير Meta Ad Library ، التي توثق نفقات الإعلانات على الفايسبوك والانستغرام والماسينجر، لـ 95 دولة وإقليم اعتبارًا من آذار 2022. ومع ذلك، لم يتم نشر مثل هذا التقرير حول فلسطين. وبالتالي، تفتقر مكتبتها الإعلانية إلى الميزات الرئيسية، بما في ذلك المقاييس العامة للإنفاق الإجمالي، بحيث يمكن للمواطنين الفلسطينيين والمجتمع المدني والصحفيين البحث بسهولة عن فهم تمويل الإعلانات السياسية التي تستهدفهم[36].

سلامة المعلومات

يعتقد معظم الفلسطينيين أنهم تعرضوا لمعلومات مضللة[37]. في حين أن انتشار الادعاءات الكاذبة في الانتخابات البلدية كان بكل المقاييس أقل مما كان عليه خلال الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية لعام 2021، حيث تم تداول معلومات مضللة بشكل أكبر. خلال الانتخابات البلدية، تبنت لجنة الانتخابات المركزية استراتيجية لتقصي ونشر الحقائق ردًا على المعلومات المضللة أثناء التعاون مع مدققي الحقائق وتمويلهم[38]. كانت هذه الإجراءات بمثابة حاجز قيّم وفاعل ضد تأثير المعلومات المضللة ومورِدًا مهمًا للمسابقات الانتخابية المستقبلية. كانت هناك ثلاثة عوامل مقيدة رئيسية للتحقق الفعال من الحقائق: توفير الموارد لمدقق الحقائق، والدعم غير الكافي من الشبكات الاجتماعية، والافتقار إلى قانون الوصول إلى المعلومات.

[35] تنص المادة 70 من قانون الانتخابات على أن "العملية الانتخابية ... تجرى علانية وشفافة وبطريقة تمكن المراقبين ووسائل الإعلام من مراقبة العملية في جميع مراحلها". يمكن الوصول إلى مبادئ مؤسسة Mozilla على الموقع https://blog.mozilla.org/en/mozilla/facebook-and-google-this-is-what-an-effective-ad-archive-api-looks-like/ .

[36] يمكن الوصول إلى بعض المعلومات عبر واجهة برمجة التطبيقات ، والتي لن تكون خيارًا للغالبية العظمى من المستخدمين.

[37] في استطلاع أجرته مجموعة "حملة" للدفاع عن الحقوق الرقمية ، أفاد 72٪ من الفلسطينيين أنهم تعرضوا لـ "أخبار كاذبة".

[38] بما في ذلك المنصة الفلسطينية لتقصي الحقائق والتثقيف الإعلامي - الكاشف ، التي نفذت حملة توعية مبتكرة بعنوان "هناك دخان بلا نار" ، وصحفيون مدربون ، وأفضل الممارسات الدولية المتكاملة بعد ورش العمل التي نظمتها اليونسكو ومبادرة أخبار جوجل.

يُعزى انخفاض انتشار المعلومات المضللة في الانتخابات البلدية مقارنة بالفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية المؤجلة إلى تثبيط حملات التشهير من خلال التنافسات التي لعبت فيها الروابط الأسرية دورًا أكثر أهمية من الدور السياسي العلني والطابع المترابط لـ المجتمعات الفلسطينية التي سيضطر المرشحون إلى العيش فيها في أماكن قريبة بعد التصويت بغض النظر عن النتيجة. ومع ذلك ، تم تداول معلومات مضللة حول قضايا مثل من يدعم قائمة معينة وحتى توقيت التصويت نفسه.

أدى عدم كفاية التعاون مع الشبكات الاجتماعية إلى فتح المجال أمام بعض المعلومات المضللة حتى تمر دون دحض. يُمكِّن التعاون مع مدققي الحقائق الشبكات الاجتماعية من تقليل ظهور المعلومات المضللة لأولئك الذين قد يرونها لولا ذلك. خلافًا لذلك ، يعتمد مدققو الحقائق على الأفراد الذين يبحثون بنشاط عن محتواهم ، وهو ما قد يكون من غير المرجح أن يفعله من ينشرون معلومات مضللة. تعد العضوية في الشبكة الدولية للتحقق من صحة المعلومات (IFCN) شرطًا مسبقًا للانضمام إلى برنامج التحقق من صحة الأخبار على Facebook ، مما يقلل من ظهور المحتوى المضلل الذي تم الإبلاغ عنه من قبل شركاء IFCN. في حين أن IFCN لديها شبكة إقليمية قوية ، إلا أنه ليس لديها شريك فلسطيني[39]. خلال استطلاعات الرأي البلدية ، أدى غياب هذه الآلية إلى لجوء مدققي الحقائق إلى عرض إعلانات مدفوعة لمواجهة التضليل ، مما أدى إلى إجهاد مواردهم المحدودة. قد يكون الافتقار إلى شراكة IFCN أكثر أهمية بكثير في انتخابات تشريعية مستقبلية أكثر تضليلًا ، ويشير حجم المعلومات المضللة في تصويت 2021 المؤجل إلى أن هذا يمثل مخاطرة كبيرة. كان لاستمرار عدم تمرير مشروع قانون الوصول إلى المعلومات أثر ضار مباشر على عمل الصحفيين ومدققي الحقائق خلال الانتخابات البلدية. في غيابه ، يصعب على مدققي الحقائق دحض الادعاءات. وهذا يتعارض مع مصالح السلطة الفلسطينية ، لأنه يضمن عدم تمكن منظمات المجتمع المدني أيضًا من دحض الادعاءات الكاذبة ضد السلطة الفلسطينية. لا يزال الإخفاق طويل الأمد في تمرير القانون يثير مخاوف المجتمع المدني بشأن الأسباب الكامنة وراء تأجيله ، مما يضعف الثقة في السلطات.

تطرح مجموعة من العوامل تحديات تتعلق بالمعلومات المضللة التي قد تنتشر في الانتخابات الفلسطينية المستقبلية. الاستخدام المتزايد للرسائل الخاصة لنشر المحتوى السياسي ، والذي أفاد المحاورون أنه نتيجة

[39] ومن بين الشركاء الإقليميين فاتابيانو الأردنية ، ومهارات اللبنانية ، والصافرة الإسرائيلية.

جزئية للرقابة الذاتية على الشبكات المرئية للجمهور ، يشكل مخاطر لأن عدم شفافية هذه المنصات يعيق قدرة مدققي الحقائق على تحليل المعلومات الخاطئة المتداولة والرد عليها. بينما يحد WhatsApp من عدد الأعضاء في مجموعة واحدة ، يمكن أن تضم مجموعات Telegram آلاف الأشخاص. تم استخدام هذه المجموعات لنشر مواد الحملة على نطاق واسع وتم تحديدها من قبل المحاورين كأماكن ذات مخاطر أعلى للضرر عبر الإنترنت ، بما في ذلك المعلومات المضللة. علاوة على ذلك ، تستهدف الشركات علنًا السوق الفلسطيني لمنتجات المعلومات المضللة ، بما في ذلك الإعجابات والتعليقات والمشاركات غير الأصلية[40]. من المحتمل أن تتفاقم هذه العوامل مع ظهور أشكال متطورة بشكل متزايد من المعلومات المضللة خلال السنوات القادمة ، بما في ذلك التلاعب بالفيديو ، مما يعزز ضرورة تعزيز الوسائل الفعالة للتخفيف والاستجابة[41].

حماية البيانات الشخصية في الحملة

جرت الانتخابات في سياق مليء بالتحديات لحماية البيانات الشخصية ، والتي تصبح أكثر أهمية بحلول العام حيث تختار الحملات السياسية بشكل متزايد استهداف البيانات على الرسائل الشاملة. في الانتخابات البلدية ، كما حدث خلال الانتخابات التشريعية المؤجلة ، تم تشغيل الإعلانات الموجهة الصغيرة من قبل المرشحين في فراغ قانوني فلسطيني[42]. لم يتم تعويض ذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ، حيث أثارت الإعلانات التي رصدتها بعثة الخبراء تساؤلات حول التزام Meta بحماية بيانات الفلسطينيين[43].

تم تسليط الضوء على عدم وجود قانون لحماية البيانات من خلال الحوادث التي تثير مخاوف بشأن خصوصية البيانات. في 21 أبريل 2021 ، أفاد موقع Facebook بإزالة مجموعة من المتسللين المرتبطين بجهاز الأمن

[40] أعلن أحد هذه المواقع ، على سبيل المثال ، عن 25000 تصويت استطلاعي مقابل 860 دولارًا ، يتم دفعها من خلال العملات المشفرة مثل Bitcoin و Ethereum و Dogecoin ، وبالتالي لا يمكن تتبعها بشكل كبير من قبل السلطات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

[41] ومن هنا جاءت الدعوة العالمية طويلة الأمد التي أطلقها مركز كارتر لمنصات للقيام بالتنبؤ بالمخاطر الخاصة بالانتخابات قبل وقت طويل من التصويت المتوقع (انظر Baldassaro، .M، Harbarth، .K، and Scholtens، .M، "The Big Lie and Big Tech" "(مركز كارتر ، 2021: 52).

[42] يعتبر الحكم الحالي لقرار مجلس الوزراء رقم 3 لعام 2019 بشأن البيانات الشخصية للمواطنين غير كافٍ حيث تم استبداله بالقوة القانونية من خلال القوانين التي تم تمريرها لتصبح قانونًا ، بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2018.

[43] أحد الإعلانات الفظيعة التي استضافها Facebook تم تشغيله بواسطة صفحة تحمل علامة "مسؤول حكومي" ، والتي انتحلت شخصية السلطة الفلسطينية لعرض إعلان (رقم التعريف: 980966869478930) يزعم أن محمود عباس كان يعرض توزيع الأموال كتعويض عن COVID-19. تمت إعادة توجيه الإعلان إلى موقع ويب يسعى للحصول على أموال المستخدمين وبياناتهم. من خلال السماح باستخدام تسمية "مسؤول حكومي" ، فتح موقع Facebook إمكانية استنتاج الناس خطأً أن هذه العملية كانت بقيادة السلطة الفلسطينية نفسها. حددت بعثة خبراء الانتخابات في مركز كارتر هذه العملية بعد وقت قصير من إطلاق الصفحة في 25 مارس ، أي اليوم السابق للجولة الثانية من التصويت البلدي. بحلول 30 مارس ، كان الموقع غير نشط. ومع ذلك ، بدأ Facebook بالفعل في تشغيل الإعلان. سلط الحادث الضوء على التحديات التي ظهرت عندما تسمح المنصات بعرض الإعلانات قبل إجراء الفحوصات الكافية.

الوقائي (PSS) ، وهو وكالة تابعة للسلطة الفلسطينية[44]. وفقًا لفيسبوك ، قامت المجموعة التي تتخذ من الضفة الغربية مقراً لها بالتجسس الإلكتروني داخل فلسطين ضد الصحفيين ومعارضي فتح ونشطاء حقوق الإنسان ووزعت برامج ضارة لجمع البيانات الشخصية مثل سجلات المكالمات والموقع وجهات الاتصال والرسائل النصية وضربات المفاتيح. وتنفي السلطة الفلسطينية هذه المزاعم.

أبرز اختراق الأجهزة لستة مدافعين فلسطينيين عن حقوق الإنسان[45] التحديات المتعلقة بخصوصية البيانات المحيطة بالانتخابات في عام 2020 من خلال برنامج التجسس Pegasus الإسرائيلي المثير للجدل التابع لمجموعة NSO ، والذي وفقًا لمطوره يُباع للحكومات فقط[46] ؛ الاستخدام المبلغ عنه لبرمجيات تحديد الهوية مثل GRT (تقنية التعرف على المشية) داخل فلسطين ؛ ونشر طائرات بدون طيار في احتجاجات عدة سلطات في القدس والضفة الغربية[47]. أفاد المحاورون أن مثل هذه الأساليب تثبط بشكل دائم نوع النقد الصريح للسلطة المطلوب للانتخابات التنافسية الكاملة.

شكل استخدام الإعلانات التي تستهدف البيانات ، ونشر برامج التجسس ، وغياب التدابير للتحقق من البيانات المتعلقة بالمواطنين التي تحتفظ بها الهيئات العامة أو الخاصة ، مشهدًا صعبًا لخصوصية البيانات خلال الفترة التي سبقت هذه الانتخابات وإجرائها. يثير التقدم المستمر في تقنيات تسخير البيانات على مستوى العالم خلال السنوات القادمة ضرورة ضمان وضع ضمانات كافية لحماية حقوق الأفراد في خصوصية البيانات وحرية التعبير. في حين أن الحاجة ملحة ، فمن المرجح أن تؤدي عملية تشريعية متسرعة إلى مخاطر غير ضرورية. إن أحد الشروط المسبقة الأساسية لعملية تشريعية تحمي بيانات الفلسطينيين بشكل كافٍ هو توعية المشرعين والمجتمع المدني الأوسع والمواطنين بشأن قضايا خصوصية البيانات. سيمكن ذلك من الفحص الفعال قبل وبعد التشريع الذي يضمن أن تمرير تدابير حماية البيانات لا يقلل من الحقوق الأساسية الأخرى مثل الوصول إلى المعلومات ، مع ما يترتب على ذلك من أضرار للعملية الديمقراطية.

[44] https://about.fb.com/news/2021/04/taking-action-against-hackers-in-palestine/

[45] https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/statement-targeting-palestinian-hrds-pegasus

[46] Citizen Lab / Amnesty International 2021 : اختراق أجهزة المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان ببرنامج التجسس Pegasus التابع لمجموعة NSO (مراجعة الأبحاث التي أجرتها فرونت لاين ديفندرز).

[47] الأمان والخصوصية الرقمية في الاحتجاجات السلمية ، حملة ، ديسمبر 2021.

خاتمة

بالرغم من الإطار القانوني التقييدي والأثر الخانق لمقتل نزار بنات بعد أن وجه ادعاءات ضد السلطة الفلسطينية على صفحته على موقع الفايسبوك، اعتبر المحاورون بالإجماع أن البعد الافتراضي يوفر حرية تعبير أكبر من وسائل الاتصال غير المتصلة بالإنترنت. يعكس هذا التنفيذ الجزئي للأحكام التقييدية في مواجهة الكمية الهائلة من المحتوى الهام على الإنترنت الذي يمكن تفسيره على أنه يتعارض مع الأحكام الوطنية، والملجأ الأكبر والأهم من المراقبة المحتملة على منصات المراسلة المغلقة مثل الواتساب والتلغرام، وإمكانيات أكبر لإخفاء الهوية عبر الانترنت. لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، يجب إلغاء الأحكام الفضفاضة في قانون الانتخابات، وقانون الانتخابات المحلية لعام 2005، وقانون بمرسوم حول حالة الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يخضع المرسوم بقانون (10) لعام 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية لمراجعة عميقة لإزالة إمكانية إساءة استخدام أحكامه، وينبغي تنفيذ مشروع قانون الوصول إلى المعلومات (2012) دون تأخير، ويجب أن يتوج برنامج متسارع للتوعية بقيادة المجتمع المدني بإصدار قانون حماية البيانات الذي يتوافق مع المعايير الدولية.

يوم الاقتراع

كانت مهمة خبراء الانتخابات لمركز كارتر محدودة من حيث الحجم والنطاق، مما حال دون إجراء تقييم شامل لإجراءات يوم الانتخابات، بما في ذلك التصويت والفرز وتبويب النتائج. وعلى الرغم من ذلك، قرر فريق الخبراء زيارة مراكز اقتراع في عدة مواقع – الخليل ، وبيت لحم ، وجنين ، ونابلس ، ورام الله ، والبيرة ، وبيتونيا ، وبيرزيت – للحصول على انطباعات شخصية في هذه المناطق.

تتطلب المعايير الدولية المعاصرة أن يتمتع المواطنون كافةً بالحق في الاقتراع العام على نحو متساوٍ، مع مراعاة القيود المعقولة والموضوعية فقط. يجب إجراء الانتخابات بالاقتراع السري ، والمعترف به كوسيلة لضمان التعبير عن إرادة الشعب بحرية دون خوف من الانتقام أو الترهيب[48].

وفقا للجنة الانتخابات المركزية، يتوجب فتح صناديق الاقتراع على الفور في الساعة 7 صباح يوم الانتخابات. ويقوم موظفو لجنة الانتخابات بتوجيه الناخبين إلى محطات الاقتراع المخصصة لهم عند دخولهم المركز. عند

[48] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، التعليق العام رقم 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة ، وحقوق التصويت ، والحق في المساواة في الوصول إلى الخدمة العامة (المادة 25):. 96/07/12. CCPR / C / 21 / Rev.1 / Add.7 ، التعليق العام رقم 25.

التسجيل، أشار الناخبون إذا كانوا بحاجة إلى تسهيلات خاصة، وسعت لجنة الانتخابات المركزية إلى ضمان تلبية احتياجاتهم، سواء من خلال توفير بطاقات اقتراع خاصة أو من خلال التأكد من أن مراكز الاقتراع الخاصة بهم تمت ملاءمتها وفقاً لاحتياجاتهم.

تم فحص اسم الناخب مقابل قائمة التسجيل في مركز الاقتراع. تم توجيه الناخب بعد ذلك لترك هاتفه المحمول مع مسؤول الانتخابات، وتلقي بطاقة اقتراع تحتوي على القوائم المتنافسة في بلدية معينة، ووضع علامة على بطاقة الاقتراع خلف شاشة من الورق المقوى ، وإيداعها في صندوق شفاف، ووضع حبر لا يمحى على الاصبع. حسب التوقعات، لا ينبغي أن تستغرق العملية برمتها بضع دقائق فقط. من المفترض أن يتم إغلاق صناديق الاقتراع في السابعة مساء ثم البدء بفرز الأصوات بعد ذلك بوقت قصير.

أفاد المراقبون الفلسطينيون أن مسؤولي الانتخابات تلقوا تدريباً جيداً وأداروا الانتخابات بشكل احترافي. بالإضافة إلى ذلك، أخبر وكلاء القوائم المتنافسة والعديد من منظمات المجتمع المدني فريق الخبراء أن ممثلين كانوا حاضرين في معظم مراكز الاقتراع طوال اليوم، ويدونون الملاحظات ويتواصلون مع مقارهم في حالة ظهور مشاكل[49].

وبحسب مجموعات المراقبة المدنية الفلسطينية، استغرق فرز الأصوات في معظم مراكز الاقتراع أقل من 90 دقيقة. كان من المقرر إحضار نسخ من النتائج إلى البلديات المعنية وإحالتها أيضًا إلى لجنة الانتخابات المركزية. وأشار فريق المركز إلى أنه في غضون ثلاث ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع ، امتلأت الشوارع بالمحتفلين الذين يهتفون بنجاح القوائم الفائزة.

وأفادت مجموعات المراقبة الفلسطينية بوجود مشاكل طفيفة خلال يوم الاقتراع. وشمل ذلك الاكتظاظ داخل مراكز الاقتراع وخارجها مباشرة مما أعاق في بعض الأحيان عمل مسؤولي الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فسر بعض المراقبين وجود مرشحين ونشطاء حزبيين آخرين في مراكز الاقتراع على أنه دعاية غير قانونية في يوم الانتخابات.

[49] المركز الاعلامي لحقوق الانسان والديمقراطية (شمس) تقرير حول مراقبة المرحلة الثانية لانتخابات المجالس المحلية.

ومع ذلك، أشار المراقبون الفلسطينيون إلى أن الجو العام كان إيجابياً ويعكس الاهتمام الصادق للعديد من الفلسطينيين بالمشاركة في ممارسة انتخابية تنافسية.

النتائج

تم الإعلان عن نتائج المرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية من قبل لجنة الانتخابات المركزية في اليوم التالي للانتخابات، 12 كانون الأول (ديسمبر) 2021. ووفقًا للجنة الانتخابات المركزية ، كانت نسبة إقبال الناخبين 64.79٪ من الناخبين المؤهلين مع أقل من 3٪ أعتبرت أصوات باطلة أو لاغية. وشكلت أوراق الاقتراع الفارغة 1.01٪ من مجموع الأصوات. وحصلت القوائم المستقلة على 70.8٪ من المقاعد، فيما حصلت القوائم الحزبية على 29.2٪. وفاز المرشحون بنسبة 79.5٪ من المقاعد، فيما فازت المرشحات بنسبة 20.5٪. شكل المرشحون من الفئة العمرية ما فوق 55 سنة (24.2٪)، 31.1٪ بين 46 و 55 سنة، 25.3٪ بين 36 و 45 سنة، والذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 سنة شكلوا ما نسبته 19.4٪.

وبعد إعلان النتائج الأولية، قدم ممثلو 10 قوائم طعونًا إلى المحكمة الانتخابية. تم رفض ثمانية طعون بشكل قاطع، وفي قضيتين في محافظة سلفيت، أمرت المحكمة بإعادة فرز الأصوات، وهو ما لم يغير النتائج النهائية في نهاية المطاف.

تم إعلان نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات المركزية في اليوم التالي، 27 آذار 2022. وبلغت نسبة التصويت 53.69٪ من الناخبين المؤهلين. تم اعتبار ما يزيد قليلاً عن 2٪ من بطاقات الاقتراع باطلة، وشكلت أوراق الاقتراع الفارغة أقل من 1٪ من إجمالي بطاقات الاقتراع. وحصلت القوائم المستقلة على 64.4٪ من المقاعد ، فيما حصلت القوائم الحزبية على 35.6٪. وفاز المرشحون بنسبة 82٪ من المقاعد، فيما فازت المرشحات بنسبة 18٪. وفيما يتعلق بالفئات العمرية، فإن 31٪ من الفائزين تجاوزوا 55 سنة، و 28٪ بين 46 و 55 سنة، و 25٪ بين 36 و 45 سنة، و 16٪ من الفائزين تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 سنة.

وفيما يلي تفصيل لنتائج القوائم الرسمية في المرحلة الثانية:

- حصلت قوائم فتح الرسمية (منفردة أو متحالفة مع أحزاب أخرى) على 217 مقعدا (34.3٪).
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فازت بمقعد واحد
- فازت جبهة النضال الشعبي بأربعة مقاعد
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فازت بخمسة مقاعد
- المبادرة الوطنية الفلسطينية فازت على أربعة مقاعد.

في المدن الرئيسية في الضفة الغربية، كان هناك تنافس بين الأحزاب السياسية وداخل الحزب الواحد أي بين قوائم فتح الرسمية، والقوائم المستقلة التابعة لفتح، والقوائم المستقلة التي كانت مرتبطة بشكل غير مقيد بحركة حماس أو تدعمها. في الخليل، فازت قائمة مستقلة بقيادة زعيم سابق في فتح ورئيس بلدية سابق، محمود أبو سنينة، بثمانية مقاعد، وحصلت قائمة فتح الرسمية على ستة مقاعد. وفي نابلس، فازت القائمة المدعومة من فتح بثمانية مقاعد، وفازت القائمة التي تدعمها حماس بسبعة مقاعد. في البيرة، فازت القائمة التيتم التعرف أنها مدعومة من حماس بثمانية مقاعد، على الرغم من اعتقال رئيس القائمة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية قبل يومين. وفي رام الله، فازت قائمة فتح الرسمية بتسعة مقاعد من أصل 15. وفي أريحا، فازت قائمتان تدعمهما فتح بـ 14 مقعدًا من أصل 15 مقعدًا. انظر الاطار لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات في الخليل ونابلس والبيرة.

الانتخابات البلدية في ثلاث مدن رئيسية

جرت انتخابات 26 آذار في كل بلدية بشكل مختلف، وينبغي فهم النتائج في سياق القوائم المتنافسة في كل منطقة على حدة. يستعرض هذا القسم التطورات في الخليل ونابلس والبيرة بناءً على اجتماعات ما قبل الانتخابات مع المرشحين والمنظمات وزيارات ميدانية قام بها فريق مركز كارتر في يوم الانتخابات إلى مواقع الاقتراع في هذه المدن.

تعد الخليل أكبر مدينة في الضفة الغربية. تركزت المنافسة بين قائمة فتح وقائمة مستقلة بقيادة رئيس بلدية الخليل السابق من حركة فتح وبدعم غير رسمي من حماس. أما نابلس، القلب التجاري لشمال الضفة

الغربية، فقد سيطرت حماس على الانتخابات الأخيرة في نابلس. اما في مدينة البيرة، شقيقة مدينة رام الله، والتي تقع في وسط الضفة الغربية، فقد تنافست ست قوائم، فازت أربع منها في نهاية المطاف بمقاعد في المجلس البلدي. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية رئيس القائمة التابعة لحماس قبل الانتخابات بعدة أيام. كانت القوائم المدعومة من حماس هي الأكثر تنافسية ضد قوائم فتح الرسمية في هذه المدن الثلاث. ومن بين 15 مقعدًا في المجالس البلدية في كل مدينة، فازت القوائم المدعومة من حماس بثمانية مقاعد في الخليل والبيرة وسبعة مقاعد في نابلس.

ومن المثير للاهتمام، أنه على الرغم من التنافسية الشديدة، إلا أن نسبة التصويت في هذه المدن الثلاث كانت أقل بكثير من المتوسط مقارنةً بباقي مدن الضفة الغربية التي أجريت فيها انتخابات في 26 آذار، مما قد يشير إلى أن الدعم للقوائم السياسية لم يكن بتلك القوة، على الأقل في الخليل ونابلس وان القوائم المستقلة حقًا لم تنجح في جذب الناخبين لقضيتها والتصويت لها.

الخليل

تنافست ست قوائم في مدينة الخليل لشغل مقاعد المجلس البلدي الخمسة عشر منها قائمتان حزبيتان (فتح والمبادرة) وأربع قوائم مستقلة. في يوم الاقتراع، أدلى 44,173 ناخباً بأصواتهم من أصل 105,372 ناخباً مسجلاً (43.82٪).

وكان من بين المنافسين الرئيسيين قائمة فتح الرسمية وقائمة الولاء للخليل برئاسة السيد تيسير أبو سنينة رئيس بلدية الخليل المنتهية ولايته وزعيم سابق في حركة فتح. وفقاً لأبو سنينة وأعضاء آخرين في القائمة، مورست عليهم ضغوط شديدة من قبل الأجهزة الأمنية للانسحاب من السباق الانتخابي. اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أحد المرشحين الموجودين على قائمتهم (المحامي عبد الكريم فرح) في 2 آذار 2022. واعتقلت قوات الاحتلال بتاريخ 28 آذار عضوا آخر من القائمة (عمرو ماهر عبيد).

وبحسب النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية، حصلت قائمة الولاء للخليل على 21,658 صوتا و 8 مقاعد، بينما حصلت قائمة فتح على 16,242 صوتا و 6 مقاعد. وفازت قائمة مستقلة مدعومة من فتح (قائمة خليل الرحمن الوطنية– القائمة رقم 5) بمقعد واحد. وبعد إعلان النتائج، أعلنت فتح أنها ستحترم إرادة الناخبين

وتسمح لقائمة الولاء للخليل باختيار رئيس البلدية، رغم اعتقال اثنين من أعضائها من قبل القوات الإسرائيلية. وكان من بين الفائزين ثلاث سيدات (امرأتان من الولاء للخليل وواحدة من فتح) لتلبية الحصة القانونية.

نابلس

تنافست ثماني قوائم على مقاعد المجلس البلدي في نابلس. وكانت المنافسة بالدرجة الأولى بين قائمة نابلس المستقلة المدعومة من فتح والتي يرأسها الدكتور سامي حجاوي المسؤول في فتح، وبين قائمة العزم المستقلة المدعومة من حماس والتي يقودها المهندس خالد سلامة. وفازت القائمتان بثمانية وسبعة مقاعد على التوالي من أصل 15 مقعداً في المجلس البلدي. ولم تصل القوائم الأربع الأخرى، بما في ذلك القوائم التي ترأسها نساء وشباب، إلى نسبة الحسم وبالتالي لم تفز بأي مقاعد. أدلى 33,017 ناخبًا فقط بأصواتهم في المدينة، بنسبة إقبال بلغت 37.41٪. شكلت القائمتان اللتان حصلتا على مقاعد بنجاح المجلس البلدي.

انتخابات مدينة البيرة

تنافست ست قوائم على مقاعد المجلس في البيرة. وأدلى 6,517 ناخبًا فقط من أصل 21،440 ناخبًا مؤهلًا بأصواتهم في المدينة، أي ما يقارب 30.40 ٪ للحصول على مقعد في المجلس البلدي المكون من 15 مقعدًا. وكانت المنافسة بالدرجة الأولى بين قائمة "البيرة توحدنا" التي تدعمها حماس، وعلى رأسها إسلام الطويل في حين تم تصنيف القوائم الخمس الآخرى على أنهم قوائم عائلية أكثر تقليدية.

فازت أربع قوائم بمقاعد في المجلس البلدي: البيرة توحدنا 8 مقاعد، البيرة المستقلة مقعدين؛ صوت البيرة مقعدين والقائمة الوطنية للبناء والتنمية 3 مقاعد. ولم تفز القائمتان الأخريان بأي مقاعد. على الرغم من اعتقال الطويل من قبل الجيش الإسرائيلي قبل أيام قليلة من الانتخابات (تم وضع الطويل لاحقًا قيد الاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر) ، شكلت القوائم الفائزة المجلس البلدي بنجاح وعينت الطويل كرئيس لبلدية المدينة.

نسبة إقبال الناخبين في المدن الرئيسية مقارنةً بعام 2017:

	2017	2021/2022
إقبال الناخبين	53.43%	59.24%
نابلس	21%	37%

رام الله	39%	34%
أريحا	57%	59%
الخليل	34%	43%

حل النزاعات الانتخابية (EDR):

تعتبر الإجراءات الفعالة والواضحة والعادلة لتسوية المنازعات الانتخابية جزءًا أساسيًا من عملية انتخابية تعمل بشكل جيد وأساسية لضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى[50].

يسمح الإطار القانوني لانتخابات المجالس المحلية للناخبين والمرشحين ووكلائهم بالطعن في قرارات لجنة الانتخابات المركزية في محكمة الانتخابات[51]. تشكلت محكمة الانتخابات لانتخابات المجالس المحلية قانون بمرسوم من الرئيس عباس عام 2021. ورفضت حماس تشكيل هذه المحكمة لعدم استشارة الحركة في ترشيح القضاة واستشهدت بهذا كأحد أسباب قرار الحركة ضد السماح بانتخابات المجالس المحلية بالمضي قدما في غزة.

تم تقديم أربعة طعون إلى محكمة الانتخابات بعد إعلان النتائج الأولية من قبل لجنة الانتخابات المركزية في 27 مارس 2022. ورفضت المحكمة جميع الطعون ، ثلاثة من حيث الجوهر وواحد في الشكل. بعد حل الطعون وإعلان النتائج النهائية، دعت وزارة الحكم المحلي المجالس لعقد اجتماعها الرسمي الأول لانتخاب رئيس البلدية ونائبه وأمين الصندوق.

خاتمة

أتاحت عملية حل النزاعات الانتخابية طوال الدورة الانتخابية لجميع أصحاب المصلحة الانتخابيين، بما في ذلك الناخبين والمرشحين ووكلائهم، السعي إلى تعويض فعال لأي انتهاكات لحقوقهم كما هو مذكور في الإطار

[50] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مادة. 2 (3) ، "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بما يلي: (أ) أن تضمن أن أي شخص يُعترف بأن حقوقه أو حرياته منتهكة بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يكون له تعويض فعال ، على الرغم من أن الانتهاك قد ارتكب من قبل أشخاص يتصرفون في الصفة الرسمية (ب) لضمان أن أي شخص يطالب بمثل هذا الإنصاف يجب أن يكون له حقه في ذلك من قبل السلطات القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة ، أو من قبل أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة ، وتطوير إمكانيات القضاء. علاج؛ (ج) لضمان قيام السلطات المختصة بإنفاذ سبل الانتصاف هذه عند منحها ".

[51] تنص المادة 55 من القانون على ما يلي: يجوز لكل ناخب أو مرشح أو وكيله الطعن في نتائج الانتخابات المعلنة أمام محكمة مختصة خلال أسبوع من إعلان النتائج. تصدر المحكمة قرارها خلال خمسة أيام عمل من تاريخ رفع الدعوى إليها ، وتبلغ لجنة الانتخابات بقراراتها لتنفيذها.

القانوني الفلسطيني. ومع ذلك، وبالنظر إلى غياب الضوابط اللازمة والتوازنات بين السلطتين التنفيذية والقضائية وإمكانية التلاعب بالعملية أو التصور لها، ينبغي التوصل إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة الانتخابيين بشأن تشكيل محكمة انتخابات لأجل الانتخابات البلدية المقبلة. وهذا يشمل مرحلة ثالثة محتملة في قطاع غزة. وتعتبر محكمة الانتخابات التشريعية، التي أُنشئت قبل الانتخابات الوطنية الملغاة في عام 2021، مثالاً على ذلك.

نظرة استشرافية

أظهرت انتخابات المجالس المحلية 2021–22، التي شهدت زيادة في المشاركة ومنافسة أكبر بين الأحزاب الفلسطينية التقليدية وقوائم المرشحين المستقلين، اهتمام الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالانخراط في ممارسات انتخابية تنافسية. ومع ذلك، أعرب العديد من المحاورين عن شكوكهم في أن تجربة الانتخابات البلدية الناجحة نسبيًا ستضع اللبنة المطلوبة لجراء انتخابات وطنية طال انتظارها أو لمرحلة ثالثة من الانتخابات البلدية في قطاع غزة.

يتفق جميع أصحاب المصلحة الفلسطينيين تقريبًا على أن المصالحة بين الطرفين الرئيسيين، فتح وحماس، أمر ضروري لا بد منه. ففي نهاية المطاف، يجب على القادة السياسيين في فلسطين أن يقرروا ما إذا كانوا سيوظفون الانتخابات لتكون بمثابة آلية لتحقيق هذا الهدف أو لمتابعة شكل من أشكال المصالحة السياسية قبل إجراء الانتخابات الوطنية.

في جميع الأحوال، من الأهمية بمكان أن يتخذ القادة الفلسطينيون خطوات فورية لتهيئة الظروف اللازمة للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة لممارسة حرياتهم الأساسية بالكامل، بما في ذلك حقوقهم السياسية والانتخابية. يجب ألا يحرم المأزق السياسي بين فتح وحماس الفلسطينيين من التمتع بالحق في اختيار قادتهم في انتخابات وطنية دورية ذات مصداقية، دون مضايقة أو ترهيب، والتحدث والتجمع بحرية والتمتع بحرية الحركة أثناء الحملة دون خوف من الانتقام.

يجب أن يراعي التخطيط لأحداث انتخابية مستقبلية الطرق التي تتغير بها الحملات الدعائية الانتخابية. من المرجح أن تزداد المخاطر الرقمية حول العمليات الانتخابية في فلسطين مع زيادة نسب الحملة ومناقشتها عبر الشبكة العنكبوتية. سيتمثل جزء من التحدي في تطوير ضمانات ضد التهديدات الرقمية مع مقاومة الدعوات لاتخاذ تدابير قد تؤدي إلى مفاقمة الأضرار ذاتها التي تحاول استهدافها.

في الوقت نفسه، يجب توفير مساحات كافية للجهات الفاعلة الأخرى لدخول الساحة السياسية. من المهم بشكل خاص تشجيع الشباب الفلسطيني، الذين لم تتح لهم أبدًا فرصة التصويت أو الترشح لانتخابات وطنية ولكنهم يشاركون في الأنشطة الاجتماعية والسياسة غير الرسمية. يجب على الأحزاب الحالية تجنيدهم كمرشحين ومنحهم أماكن ذات أهمية في القوائم الحزبية لضمان أن تعكس التركيبة السكانية للمجالس التشريعية والبلدية المستقبلية السكان الفلسطينيين بشكل أكثر دقة.

أبلغ المحاورون في غزة فريق الخبراء أن جدولة الانتخابات البلدية في غزة يمكن أن تكون بمثابة إجراء جدي لبناء الثقة. مع وضع ذلك في الاعتبار، يجب أن تكون لجنة الانتخابات المركزية والمؤسسات الأخرى على جاهزية تامة لإدارة مثل هذه الانتخابات في غضون مهلة قصيرة، حتى في ذات الوقت الذي تستعد فيه أيضًا للانتخابات الوطنية.

تلوح في الأفق مخاوف كبيرة حول انفجار وتصعيد سياسي وشيك داخل فلسطين، من العوامل التي تعزز هذا التخوف: عدم الرضا الفلسطيني عن الفشل في إجراء الانتخابات الوطنية؛ عدم وجود أفق سياسي للدولة الفلسطينية؛ استمرار القبضة الثقيلة لقوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية؛ توسيع المستوطنات الإسرائيلية وهجمات المستوطنين على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية؛ احتمال اندلاع دائرة عنف في أعقاب الهجمات على المدنيين في إسرائيل؛ ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب؛ تزايد احتمالية انتشار المعلومات المضللة عبر الإنترنت وخطاب الكراهية دون رادع؛ وأزمة خلافة تلوح في الأفق عندما يغادر الرئيس محمود عباس الساحة السياسية.

يتطلع العديد من المحاورين الفلسطينيين الذين التقوا ببعثة مركز كارتر إلى المجتمع الدولي للحصول على الدعم لمنع وقوع هكذا انفجار. يجب على اللاعبين الدوليين دعم الفلسطينيين لإيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الحاسمة، حسب الضرورة، وتنشيط هياكلهم المؤسسية وقيادتهم من خلال الوسائل الديمقراطية.

توصيات

إلى القادة السياسيين:

1. يجب احترام حق الفلسطينيين في الترشح، وحقهم في المشاركة في الشؤون المدنية لبلدهم، والحق في انتخابات ديمقراطية دورية. وينبغي أن توافق الأحزاب السياسية، خاصة فتح وحماس، على: (أ) المضي قدمًا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تتيح للشعب الفلسطيني فرصة التعبير عن خياراته السياسية بحرية؛ و (ب) قبول نتائج عملية انتخابية ذات مصداقية.
2. يجب على القادة الذين يمثلون جميع الفصائل أن يقرروا ما إذا كانت الانتخابات ستخدِم كآلية لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في المصالحة أو ما إذا كان يجب إجراء شكل من أشكال المصالحة قبل الانتخابات العامة.
3. على قادة جميع الأحزاب والفصائل بذل جهود حثيثة لإشراك الشباب في العملية الانتخابية، بما في ذلك أولئك الذين لم تتح لهم فرصة التصويت في الانتخابات العامة (أي أي شخص ضمن الفئة العمرية 18–34). كما يجب على الأحزاب والفصائل أيضًا توفير مساحة سياسية وفرص جديدة للناخبين الأصغر سنًا للمشاركة بشكل أكبر في الشؤون السياسية. ويجب أيضًا السماح للشباب وتشجيعهم على لعب دور نشط في المداولات الداخلية للأحزاب / الفصائل وإدراجهم كمرشحين في مراكز واقعية ليتم انتخابهم في الهيئة التشريعية.

إلى السلطة الفلسطينية:

4. يجب احترام حقوق الفلسطينيين في الأمن الشخصي وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وعلى قوات الأمن الفلسطينية، بصرف النظر عن موعد الانتخابات المقبلة، ضمان أن تمنح بيئة حقوق الإنسان الفلسطينيين الحرية لاختيار قادتهم دون مضايقة أو ترهيب.
5. يجب على السلطة الفلسطينية الاستمرار في تزويد لجنة الانتخابات المركزية بالموارد اللازمة للعمل بطريقة مهنية وعالية الجودة.

6. يجب احترام حق الفلسطينيين في انتخابات دورية، بما في ذلك القانون الذي يقضي بإجراء انتخابات بلدية كل أربع سنوات، وفي يوم محدد، ما لم تكن هناك ظروف خاصة تحول دون ذلك.
7. يجب مراعاة عدة إصلاحات لقوانين الانتخابات بشأن الانتخابات البلدية والعامة لضمان توافقها مع المعايير والالتزامات الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والانتخابية. وكجزء من هذا الاستعراض، ينبغي مراعاة الإصلاحات التالية بناءً على المشاورات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:

- انتخاب رؤساء البلديات بشكل مباشر وليس من خلال اختيار المجلس البلدي لهم.
- توضيح القانون للمطالبة بعملية التحقق من صحة الانتخابات في الحالات التي يتم فيها تقديم قائمة واحدة فقط إلى لجنة الانتخابات المركزية.
- تخفيض السن القانوني للمرشحين لعضوية المجلس المحلي من 25 إلى 21 ولعضوية المجلس التشريعي من 28 إلى 25 عاماً.
- تخفيض نسبة الحسم للحصول على مقاعد في المجلس المحلي من 8% إلى 5%.
- فرض سقوف على المبالغ المالية التي يمكن أن تنفقها القائمة على الحملة انتخابية والتأكد من امتثال القوائم لمتطلبات إعداد التقارير.
- الإبقاء على حصة المرأة في المجلس المحلي في حال استقالة امرأة من المجلس (أي، يجب استبدال المرأة المستقيلة بامرأة أخرى بدلاً من استبدالها بالشخص الذي يليها في القائمة) وزيادة الحصة الإجمالية لتحقيق التوازن بين الجنسين بما يتماشى مع المعايير الدولية، والتي تشير إلى أن الحصة يجب أن تكون على الأقل 33٪، ومن الناحية المثالية 50٪ لضمان التمثيل المتساوي للمرأة؛
- إدخال حصة لعدد النساء في المجلس التشريعي (الكوتا الحالية تنطبق فقط على وضع النساء في القوائم الحزبية)، للمساعدة في جعل تمثيل المرأة في المجلس التشريعي يتماشى مع المعايير الدولية؛
- تشكيل محكمة انتخابية للانتخابات العامة والبلدية تعترف بشرعيتها جميع الفصائل في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- التأكد من أن ممارسات الاحتفاظ ببعض مناصب رئاسة البلديات لمجموعات معينة (على أساس الدين أو وضع السكان الأصليين في البلدية) تتفق مع المعايير الدولية.
- إلغاء المواد التي تعيق حرية التعبير في قانون الانتخابات (المادة 66)، والقانون بمرسوم بشأن الجرائم الإلكترونية (2018)، والقانون بمرسوم بشأن حالة الطوارئ (2020).

- تمكين المتحققين والصحفيين من خلال التصديق على قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (2012).

إلى لجنة الانتخابات المركزية:

8. ينبغي أن تكون لجنة الانتخابات المركزية والمؤسسات الأخرى مستعدة لإدارة الانتخابات البلدية في غزة في غضون مهلة قصيرة الإشعار، بالنظر إلى أن هذه الانتخابات ستكون بمثابة خطوة لبناء الثقة وستسمح للمواطنين هناك بالمشاركة في عملية انتخابية لأول مرة منذ عام 2006. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستعد اللجنة للانتخابات العامة التي طال انتظارها.

بالإضافة إلى ذلك، يكرر مركز كارتر التأكيد على التوصيات التالية الواردة في بيانه الصادر بتاريخ 15 تموز/يوليو 2021:

- اتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات المتصاعدة وضمان خلق بيئة مواتية لانتخابات ديمقراطية تنافسية وشاملة وحقيقية. وهذا يشمل الحماية الكاملة لحقوق الفلسطينيين في حرية التجمع والتعبير والأمن الشخصي.
- إلغاء القانون الأخير (الذي "تم تجميده" أو تعليقه حاليًا) الذي يقوض منظمات المجتمع المدني من خلال تقييد تمويلها وإعاقة أنشطتها. ويجب السماح لنشطاء المجتمع المدني في كل من غزة والضفة الغربية بالمشاركة الكاملة في العملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال مراقبة العمليات السياسية والانتخابية، والقيام بمظاهرات، ونشر البيانات العامة.
- السعي للحصول على تأكيد واضح من إسرائيل بأنها ستسمح للناخبين الفلسطينيين بالإدلاء بأصواتهم في مكاتب البريد الخاصة بهم في القدس الشرقية وتسهيل إجراء الاقتراع الشامل، وفقًا لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو. يجب على ممثلي المجتمع الدولي، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، دعم القادة الفلسطينيين في هذه الجهود، وعليهم الانخراط مع كل من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لتوضيح خطوات إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.
- إعادة مشاركة الفصيلين السياسيين الرئيسين على الفور لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات السياسية لوضع الخطوط العريضة لمزيد من الخطوات الملموسة التي من شأنها تمكين إجراء انتخابات حقيقية وتعزيز بيئة مواتية تماما للمشاركة السياسية.

- السعي إلى تحقيق إجماع على مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمصادقة عليه. ويجب على القادة تحديد الإجراءات الخاصة بتسجيل الناخبين وآليات إجراء الانتخابات أو تعيين أعضاء من خارج الأراضي الفلسطينية، وكذلك توضيح الهيئات التي ستدير هذه الانتخابات وتشرف عليها.

الملاحق

الملحق أ – شكر وتقدير

يتوجه مركز كارتر بالشكر إلى لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية لاعتمادها المركز لإجراء تقييم للانتخابات البلدية الفلسطينية وتسهيل دخول مراكز الاقتراع في يوم الاقتراع، وعلى تعاونهم وتفانيهم على مدى العملية الانتخابية. ويشكر مركز موظفي وممثلي السلطة الفلسطينية، والمرشحين من مختلف القوائم، وممثلي منظمات المجتمع المدني الوطنية وكل من شارك بعثة الخبراء المعلومات القيمة التي ساهمت في الوصول إلى هذه النتائج. كما يعرب المركز عن امتنانه لمحللي الشأن الفلسطيني وأعضاء المجتمع الدولي الذين قدموا رؤيتهم، وأفكارهم ومواردهم للفريق خلال فترة عملهم مما عزز وصاغ فهم المركز للديناميكيات السياسية – الانتخابية. يقدّر المركز ويشكر فريق الخبراء المكون من أربعة أشخاص على أفكارهم وتحليلاتهم: بن جونز، مستشار مركز كارتر المختص بالتهديدات الرقمية والحملات عبر الإنترنت، كخبير في وسائل التواصل الاجتماعي للبعثة؛ لاري جاربر، مدير البعثة السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وغزة وخبير الانتخابات، كرئيس فريق البعثة وخبير حقوق الإنسان/حقوق المشاركة؛ أسامة كامل، محامٍ يتمتع بخبرة واسعة في العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والمنطقة المحيطة، كخبير قانوني أول للبعثة؛ وتحسين علاونة، أحد موظفي مركز كارتر السابقين (من عام 2009 حتى عام 2016) وخبير سياسي–انتخابي، قدم علاونة الدعم البعثة كمحلل سياسي وانتخابي. يثمن المركز آراء هؤلاء الخبراء ومساهماتهم وخبراتهم التي ساعدت في ضمان تقييم عالي الجودة ضمن الظروف السياسية الحساسة.

وساعد فريق الخبراء في الميدان طاقم المكتب في رام الله ، بمن فيهم محمد عصيدة ، وناصر خضور ، وقيس أسعد، وزاهدة عبد الرحمن، ويعبر المركز امتنانهم وشكرهم لمساهماتهم التي لا تقدر بثمن. كما نتقدم بالشكر الإضافي للسائقين الذين ساعدوا الخبراء خلال المهمة.

بالإضافة إلى ذلك، تلقى فريق العمل دعماً كبيراً من موظفي مركز كارتر في أتلانتا الذين بذلوا جهوداً جمة لضمان نجاح مهمة الخبراء، ومنهم: أندرسون سكوت، باربرا ج.سميث، كريج ويذرز، دانيال جروبر، ديفيد كارول، جايانثي نارين، جينيفر فيليبس وانج، جيريمي بيرد، ماثيو دي جالان، راميرو مارتينيز، سارة جونسون،

سويا إليسون ، ستاسيا جورج، وترافيس لينجر. كما قدم المتدربون أفريك لينش هورن وأمنية البياتي الدعم في مجال الخدمات اللوجستية والبحث والمهام الأخرى لدعم المهمة وإعداد هذا التقرير.

الملحق ب: هيكلية الحكم الفلسطيني

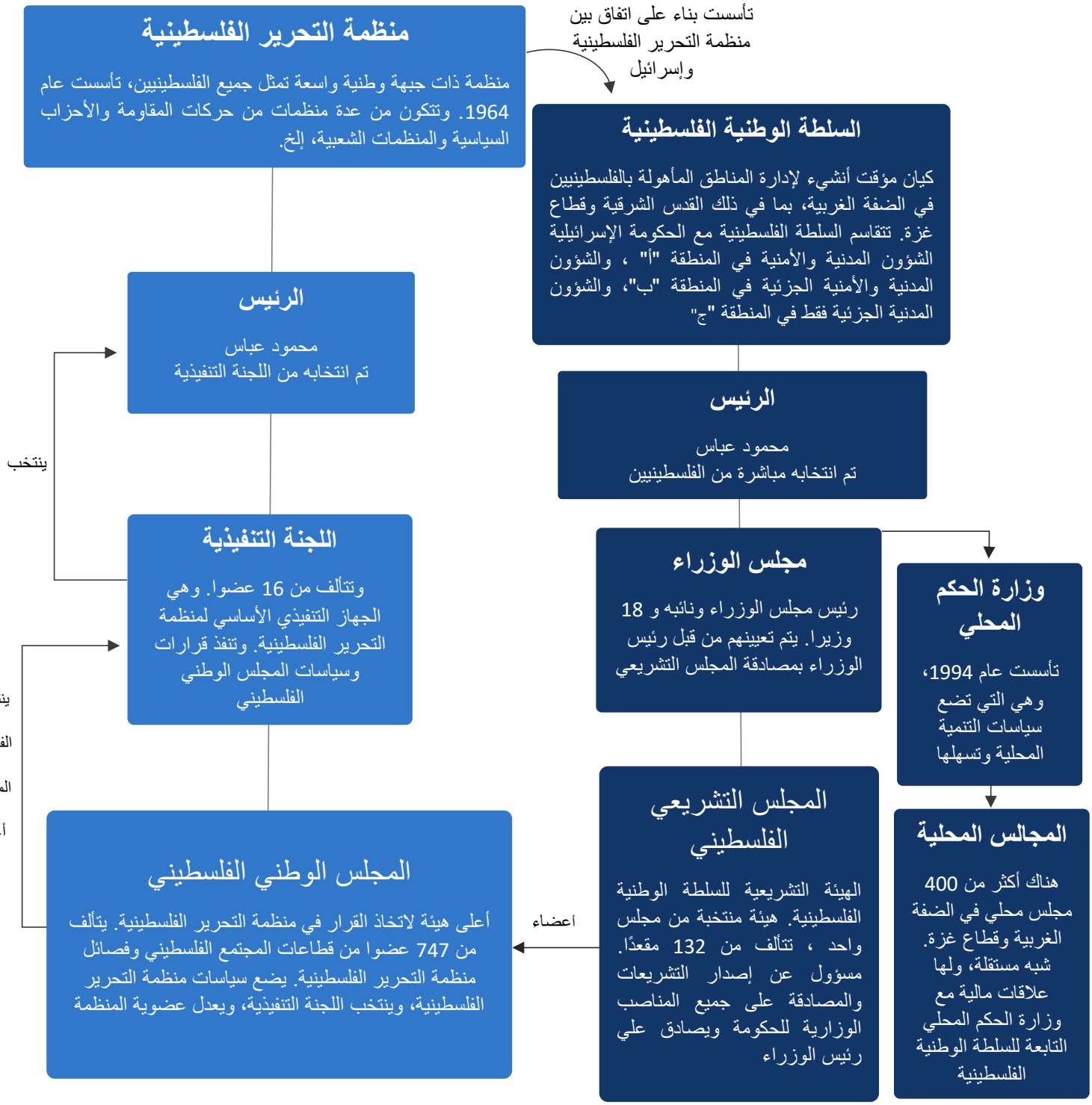

الملحق ج – شكاوى تسوية المنازعات الانتخابية

#	المحافظة	الهيئة	تاريخ تقديم الدعوى	الجهة الطاعنة	موضوع الطعن	تاريخ الحكم	القرار
1	الخليل	إذنا	22/03/30	كتلة الشهيد ياسر عرفات	الطعن في نتائج الانتخابات لوجود خلل في عملية الفرز وتجميع الأصوات لاحتساب العديد من الأصوات الباطلة	22/3/31	رد الطعن موضوعاً
2	القدس	العيزرية	22/03/30	قائمة مروان البرغوثي	الطعن في نتائج الانتخابات لوجود خلل في عملية الفرز وتجميع الأصوات لاحتساب العديد من الأصوات الباطلة	22/04/3	رد الطعن موضوعاً
3	الخليل	إذنا	22/04/03	قائمة كتلة القدس	الطعن في نتائج الانتخابات بسبب إغلاق مركزي اقتراع وحرمان ناخبين من الاقتراع	22/04/04	رد الطعن شكلاً
4	جنين	جنين	22/04/3	ناخب	الطعن في نتائج الانتخابات لوجود خلل في عملية الفرز وتجميع الأصوات	22/04/05	رد الطعن موضوعاً